

تركيا - كوردستان العراق

التجاذب حول مسألة كركوك (*)

بيار مصطفى سيف الدين
المدرس المساعد - جامعة دهوك

المقدمة:

ان التطورات الحاصلة في كوردستان العراق منذ حرب الخليج الثانية ١٩٩١، جعلت تركيا في مواجهة مصالح مختلفة ومتناقضة، إذ وجدت أنقرة نفسها متورطة في الشأن الكوردي بكثافة وحدة غير مسبوقتين، جراء مشاركتها الولايات المتحدة وحلفاءها عملية تحرير الكويت من الوجود العسكري العراقي، ثم مساعدة إدارة الرئيس كلنتون في احتواء النظام العراقي، ورعاية "عملية توفير الراحة" للكورد^١ طوال التسعينات. كان من تداعيات الدور التركي- وعلاقات أنقرة المعقدة مع كبار قيادات كورد العراق- وغموض سياسات واستراتيجيات الولايات المتحدة فيما يخص الكورد ووضع كوردستان السياسي، خروج الشأن الكوردي من -تحت السيطرة- بالنسبة لأنقرة، وتعزز ذلك بشكل مطرد اعتباراً من اتفاقية واشنطن التي أقرت السلام النهائي في كوردستان العراق بضمانات ورعاية أمريكية رفيعة المستوى ويعيداً عن أي دور تركي. وجاءت حرب العراق - ربيع ٢٠٠٣- لتلحق ضرراً بالغاً بمصالح تركيا وعلاقتها مع الولايات المتحدة فتداعيات الوضع العراقي عموماً والكوردي العراقي خصوصاً، حملت الحكومة التركية أكثر من طاقتها.

وبغض النظر عن طبيعة الخطاب السياسي الرسمي، وسلوكيات مؤسسات صنع القرار في أنقرة حيال كوردستان العراق، فإن على الكورد ان يضعوا امامهم مجموعة من الحقائق:

- ان تركيا حليف ستراتيجي هام للولايات المتحدة، كما يشغل موقعاً هاماً لا يمكن الاستغناء عنه في منظومة الامن الغربية، ويكفي انها تمتلك ثاني اكبر جيش في حلف الناتو. في مقابل كون الكورد يحظى - حالياً- بنوع من الاهمية في العراق خصوصاً ومنطقة الشرق الاوسط عموماً.

- تركيا جار لكوردستان العراق، لا يمكن الغاءه أو استبداله أو تجاهله. جار حكم الكورد حوالي اربعة قرون، بل لا يزال يحكم اكثر من نصف كورد العالم. فلا يمكن لكوردستان العراق تخطي الامتداد الجغرافي والتاريخي عبر الحدود.

- ان الاتفاقيات والتفاهات ومعاهدات الحدود الدولية المعقودة منذ اعادة رسم خارطة الشرق الاوسط في بداية العشرينات من القرن الماضي، شرعت بشكل او آخر التدخل التركي في كوردستان العراق، فقد منحت اول معاهدة عراقية-انكليزية-تركية وهي معاهدة انقرة (حزيران ١٩٢٦) نسبة ١٠% -ولمدة (٢٥) سنة- من عائدات نفط الموصل وكركوك الى تركيا. كما لا تخلوا اية معاهدة من معاهدات الجوار التركي من الاشارة الى التعاون في سبيل القضاء على "العصاة وقطاع الطرق" عبر الحدود.

- يزداد التوتر والفتور في علاقات اقليم كوردستان العراق بتركيا في ظل عدم وجود حوار وعلاقات مباشرة بين الطرفين، كتلك الموجودة في التسعينات، فاللقاءات الثنائية تساعد على تقارب وجهات النظر وايجاد حلول مناسبة للمشاكل والمسائل العالقة التي تهم الطرفين، كمسألة كركوك.

- ان افتقار اقليم كوردستان العراق "لثراث مراكز البحوث الاستراتيجية" المختصة كذلك المختصين الحقيقيين في قضايا الامن الوطني ورسم السياسات خلق فجوة بين الواقع الموجود فعلاً ومركز صنع القرار. ولا يكفي أن يعلن اي شخص في كوردستان بانه مختص في "قضايا الامن القومي والسياسات الامريكية..." بل ان كون الشخص المعني مختصاً في احدى تلك المجالات يتطلب امكانيات كبيرة وخبرات اكااديمية طويلة في الكتابة والعمل في مراكز البحوث العالمية. ويمكن الاستفادة في هذا المجال من الولايات المتحدة ومراكز بحوثها المشهورة المؤثرة في سياساتها الداخلية والخارجية، مثل معهد راند، معهد سياسات الشرق الادنى، معهد هيدسون...

ان المنتج للكتابات والإصدارات التي نشرت وتُنشر مؤخراً عن كركوك يلاحظ بسهولة انها اتسمت بالتركيز على الجوانب والأبعاد السياسية للمسألة دون مس خلفيتها التاريخية. مما يسبب قصوراً واضحاً في فهم أبعاد المشكلة، وحقيقةً فأن الابتعاد عن السياقات والخلفيات التاريخية للمشكلة -سواء عن قصد ولغايات معينة او دون قصد- أوقع الكثير من المهتمين والسياسيين وحتى من هو في مناصب حكومية رسمية وحساسة في مشاكل وأخطاء جسيمة.

القسم الاول

تركيا وكوردستان العراق: خلفية تاريخية

أولاً: المصالح التركية في كركوك منذ إعلان الجمهورية ١٩٢٣.

ان اهتمام تركيا بكركوك ليس جديداً بل يتكفي على التاريخ في استمداد شرعية التدخل في المسألة، ويمتد الى أيام حرب الاستقلال التركية (١٩١٩-١٩٢٢). فمنطقة الموصل-كركوك كانت ضمن "خريطة تركيا" التي اقرها المجلس الوطني التركي الكبير في جلسة سرية بتاريخ ٢٨ كانون الثاني ١٩٢٠ في اسطنبول فيما عرف بـ "الميثاق الوطني" الذي أعلن في نيسان ١٩٢٠، وعندما نوقش التصديق على معاهدة لوزان في المجلس الوطني التركي الكبير، وأثيرت قضية مصير ولاية الموصل - واضطرار تركيا الى التخلي عنها بسبب الضغوط البريطانية- من قبل بعض النواب، أوضح مصطفى كمال لأعضاء ذلك المجلس بأن "استعادة كركوك والموصل تكون ممكنة عندما تكون تركيا أقوى والظروف الدولية مناسبة".

ان معاهدة حيزران ١٩٢٦ التركية-العراقية - الانكليزية، حسمت نهائياً مصير ولاية الموصل لصالح العراق بعد اعتراف أنقرة بالحدود الحالية بين العراق وتركيا وكون الموصل-كركوك جزءاً من الأراضي العراقية، ومع ان أنقرة لم تسع رسمياً الى اشارة هذا الموضوع من جديد، إلا انه عند كل منعطف متصل بالوضع في العراق، كان المؤرخون والاعلاميون الاتراك، ولا يزالوا، يثيرون قضية "تركيا-الموصل-كركوك".

شهدت تركيا حملة دعائية نشطة وواسعة بعيد احتلال العراق للكويت في آب ١٩٩٠، لاستغلال تطورات الأحداث في اتجاه استعادة الموصل-كركوك التي لا يزال الحديث يجري عن "تركيتها" في تركيا. ولم يكن المسؤولين الأتراك، خلال الأزمة الكويتية، بعيدين عن المناخ الذي خلفته موجة المقالات والتحقيقات التي عمت الصحافة التركية آنذاك حول "مسألة الموصل-كركوك". وقد تعزز هذا الاعتقاد مع نشر ما سمي "خريطة اوزال" في خريف ١٩٩٠، والتي تقضي بتقسيم العراق ثلاث دويلات: عربية وكوردية وتركمانية ضمن اتحاد فيدرالي واستخدام الرئيس التركي مصطلح "الشعوب العراقية". واذا كان اوزال يرغب في تقسيم العراق دويلات ثلاث فمن اجل تسهيل قيام "الفيدرالية الاوزالية" التي تقضي بضم "شمال العراق الكوردي والتركماني الى تركيا وتأسيس فيدرالية تركية-كوردية". ليضرب بذلك عصفورين بحجر: الأول ضمان مصادر نفط كبيرة لتركيا المحرومة منه، والثاني زيادة دور تركيا المحوري كقوة عظمى في الشرق الأوسط. وكشف الصحفي التركي المشهور چنگيز چاندار والمقرب من اوزال في أواخر شهر شباط ١٩٩١، "انكباب الرئيس اوزال على جمع وإعداد الوثائق الخاصة بتلك الفترة التاريخية" العائدة الى العام ١٩٢٥ والتي تفيد إحداها بضرورة إعادة ولاية الموصل الى تركيا "الدولة الأكثر استقراراً والأقوى اقتصادياً" وان السكان غير العرب مثل الكورد والتركمان والكلدان واليزيديين يفضلون الحكم التركي على العربي. وقد تزامن ذلك مع تقارير صحفية تحدثت عن اتفاق سري تركي-أمريكي إعطاء تركيا الموصل وكركوك. وقبل

اليونانية والتركية، لكن عدم استعداد الجيش التركي، لمثل هذا الغزو اضطره الى تأجيله الى العام ١٩٧٤. وكان تصريح الرئيس التركي سليمان ديمريل في الأول من أيار ١٩٩٥ -خلال عملية فولاذ ١٩٩٥- عن ضرورة تعديل الحدود العراقية-التركية، لأسباب أمنية، والإشارة الى ان الموصل "ما زالت تابعة لتركيا"، تعبيراً عما يجول ويدور في الذهنية العسكرية التركية في تلك الفترة.

وحقيقة لم يغادر "حلم كركوك" العقل التركي حتى الآن، فرئيس الجمهورية التركي الحالي-والمعتدل-(عبدالله گل) أعلن في تصريح له أمام الصحفيين عندما سئل عن مطالبة الكورد بإجراء الاستفتاء في كركوك-حسب الدستور العراقي- قائلاً: "ان معاهدة حزيران ١٩٢٦ التي أعطت الموصل -كركوك للعراق جعلت تركيا طرفاً بحيث لا يمكن غض النظر عن أي تغيير قد يحدث" وذكر في مناسبة أخرى بأن تركيا تنازلت عن ولاية الموصل عام ١٩٢٦ لدولة العراق الواحدة الموحدة وليس لأي طرف آخر!!!.

ان المتتبع للكتابات والإصدارات التي نشرت وتُنشر مؤخراً عن كركوك يلاحظ بسهولة انها اتسمت بالتركيز على الجوانب والأبعاد السياسية للمسألة دون مس خلفيتها التاريخية. مما يسبب قصوراً واضحاً في فهم أبعاد المشكلة، وحقيقةً فأن الابتعاد عن السياقات والخلفيات التاريخية للمشكلة -سواء عن قصد ولغايات معينة او دون قصد- أوقع الكثير من المهتمين والسياسيين وحتى من هو في مناصب حكومية رسمية وحساسة في مشاكل وأخطاء جسيمة.

بدء القصف الدولي للعراق في ١٥ كانون الثاني ١٩٩١ حصل اجتماع ثلاثي بين رئيس الجمهورية توركوت اوزال ورئيس الحكومة يلدرم اقبولوت ورئيس الأركان الجنرال نجيب تورمتاي. وقد بادر اوزال المجتمعين بالحديث: "انظروا إني أقول حالما تطأ قوات التحالف الدولي الأراضي العراقية فلندخل نحن من الشمال ولنصل حتى الموصل وكركوك" وما فرغ اوزال من كلامه حتى علت الدهشة وجهي اقبولوت وتورمتاي، قبل ان يعلننا معارضة تلك الفكرة لما لها من "مخاطر جمة على امن تركيا" ومستقبل علاقاتها الشرق أوسطية والأوربية.

ومع ان اوزال تخلى عن مقترحه، فانه ظل يتحدث من وقت الى اخر عن فكرته لفريقه الحكومي قائلاً: "لوقمنا بهذه العملية لكان كورد شمال العراق وكذلك حزب العمال الكوردستاني تحت إشرافنا. عدا ذلك كنا استطعنا المطالبة بحقوقنا المغتصبة. منذ سنوات في نطف الموصل وكركوك".

انتهت حرب الخليج الثانية وعادت قوات التحالف الدولي الى بلادها، ولم تقدم تركيا على احتلال الموصل-كركوك، كما خفّ الى درجة الاختفاء الاهتمام الإعلامي بمسألة الموصل و"ان تكن رائحة نفضة تفوح في ثنايا الكثير من التعليقات".

ويذهب الكثير من المراقبين الى ان عمليات الجيش التركي ضد مسلحي حزب العمال فيما وراء الحدود طوال التسعينات كانت بمثابة "تمريعات لعمليات أكثر اتساعاً وديمومة". ويقارنون هذا النوع من "التمارين" بحالة قبرص، اذ يشيرون الى ان الجيش التركي كان يريد التدخل العسكري المباشر في الاضطرابات التي حصلت العام ١٩٦٣ بين الطائفتين

ثانياً: ثوابت السياسة التركية نحو كردستان والعراق
غيرت حرب الخليج الثانية الخريطة السياسية العراقية، وظهرت معادلات داخلية ودولية جديدة، اذ رسمت تركيا على امتداد السنوات ١٣ الماضية مجموعة من -الثوابت- في سياستها تجاه الوضع الجديد في العراق. ورغم ما حدث وما يحدث من تبدل للحكومات والخريطة البرلمانية في تركيا، الا ان هذه الثوابت تشكل قاسماً مشتركاً بين مختلف القوى السياسية والعسكرية والاقتصادية التركية. وتتلخص مصالح تركيا في كردستان والعراق في ما يلي:

- مقاومة أي اتجاه يهدف الى تقسيم العراق سواء على أساس طائفي أو اثني، ورفض أي شكل من أشكال ضم كركوك الى كردستان حتى في اطار فدرالي.

- منع قيام دولة كردية في كردستان العراق، لما سيكون له من إسقاط واضح على المشهد السياسي الداخلي لتركيا متمثلاً في تصاعد مطالب كرد تركيا للحصول على الحد الأدنى من حقوق أقرانهم الى الجنوب حدود تركيا. وفي هذا السياق لن تتردد تركيا في "اعلان حرب" فور قيام دولة كردية مستقلة في كردستان العراق^٢ ووجود الجيش التركي في بعض مناطق محافظة دهوك -وان كان يستهدف مواجهة قوات حزب العمال الكردستاني- الا انه يمثل في الوقت نفسه دور -الشرطي- الذي يتابع ويراقب حركة كرد العراق عن كثب، تحسباً لاية مفاجآت، ودور المتأهب دوماً للتصرف.

-تصفية أي نفوذ لحزب العمال الكردستاني الذي اتخذ من جبال كردستان العراق قواعد محصنة، بعد خسارته قواعده الرئيسية في سوريا والبقاع فضلاً عن تراجع معظم الدعم الإقليمي والدولي له عقب اعتقال زعيمه عبد الله اوجلان.
-حمية التركمان في كردستان والعراق ودعم خطط بمنح التركمان حكماً ذاتياً -في منطقة كركوك- وألا يكونوا بأي شكل تابعين للإقليم الكوردي الفيدرالي، كي يبقوا، حسب وجهة النظر التركية، جيلاً تركيا داخل العراق تجاه بغداد وإقليم كردستان على حدّ سواء.

- الحيلولة دون قيام دولة عراقية أصولية غير ديمقراطية ومعادية تشكل تهديد مستقبلي لتركيا. وإذا كانت تركيا مع عراق موحد إلا انها ضد ظهور عراق قوي مهما يكون شكله.

- اذا كان لا بد من إقامة مناطق حكم ذاتي متعددة، فان تركيا تعارض إقامة منطقة حكم ذاتي للشيعية في الجنوب وتفضل ان تكون تابعة للمركز، للحد من النفوذ الإيراني المتعظم في العراق. أي ان تركيا مع وجود ثلاث مناطق ذات حكم ذاتي محدود: للكورد في الشمال، للتركمان في الموصل-كركوك، ومنطقة حكم ذاتي لما تبقى من العراق.

ثالثاً: البعد الاثني في سياسة تركيا نحو تركمان كركوك

عند التمعن في اتجاهات السياسة الخارجية التركية نجد ان احد هذه الاتجاهات هو اتباعها لسياسة أثنوية، وبخلاف الرأي الشائع في أن مسألة التركمان في العراق هي مسألة جديدة بالنسبة

الأمريكي للعراق، "بتوليتهم زمام مدينة كركوك". وفي إطار هذا الجهد لعبت أنقرة دوراً حيوياً في إنشاء الجبهة التركمانية العراقية² والتي ترغب أن ينضوي جميع التركمان تحت لواءها.

ويمكن القول بأن الأقلية التركمانية في العراق قد منحت أنقرة هامشاً كبيراً في لعب دور مهم في كردستان والعراق، وتحاول أنقرة من خلاله ليس كبح جماح طموحات وتطلعات كرد العراق في ضم كركوك، بل تزودها أيضاً بسبب مشروع للإبقاء على تدخلها في كردستان والعراق.

ومن ذلك المنطلق تصر أنقرة على ان يكون للتركمان رأي وكلمة في تقرير مستقبل العراق مع الإمساك بزمام كركوك، ودعم مشروع إقامة حكم ذاتي تركماني، وتحاول تحقيق ذلك من خلال الجبهة التركمانية، ذراع أنقرة -الطويل حسب تقدير الساسة والعسكريين الأتراك- في عمق كردستان والعراق.

وتشكل مسألة وضع كردستان العراق القانوني ودرجة استقلاليته وموقع كركوك فيه، المفتاح لفهم أولويات ومصالح تركيا وهواجسها تجاه العراق.

رابعاً: تركيا وتنظيم تركمان كردستان في "الجبهة التركمانية"

يسود الاعتقاد بان أوائل التركمان استوطنوا كردستان العراق منذ القرن السابع او الثامن الميلادي بعد نزوحهم من آسيا الوسطى، وقد ازدادت أعدادهم بعد مجيء الاتراك السلاجقة الى المنطقة في القرنين الحادي عشر والثاني عشر، وفيما يبدو فإن هذه الهجرات قد تكون منبع واصل تركمان كردستان العراق الحاليين.

لأنقرة بدأت منذ عام ١٩٩٠ او عام ١٩٩١، فأن لتركيا سياسة اثنية تجاه جميع أترك العالم، إذ تدخلت في البلقان، بلغاريا، كوسوفا، الشيشان، اليونان، قبرص، جمهوريات آسيا الوسطى.... ورغم انها لم تبدأ في المطالبة بحقوق التركمان في العراق، منذ انتهاء مشكلة الموصل ١٩٢٦، بهذا الشكل والاهتمام سوى في التسعينات، فان اهتمام تركيا بقضايا تركمان العراق يعود الى فترة ما بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ العراقية، إذ ناشدت صحف أنقرة واستانبول آنذاك الشعب التركي "دعم الأتراك في كركوك" الذين "يعانون الاضطهاد من قبل السلطات العراقية" وتحدثت تلك الصحف عن تعرض حياة هؤلاء للانتهاك من قبل الحكومة العراقية التي تحرمهم من ابسط حرياتهم الشخصية. ومنذ عام ١٩٨٨ استحدثت الحكومة التركية دائرة ملحقة بوزارة الخارجية تحت اسم "إدارة الجاليات التركية في الخارج" يرأسها نائب وزير مهمتها "العمل من اجل ربط الأقليات التركية في العالم بوطنها الأم من البلقان الى الادرياتيک". وفي المؤتمرات العديدة التي عقدت حول الجاليات التركية في العالم ترددت شعارات وأحاديث وعلى المستوى الرسمي -الحكومي- عن اهتمام الحكومة التركية بـ"إعادة توحيد الأمة التركية".

الا ان تركيا -كحكومة- لم تجرأ على ذكر تركمان العراق بالصراحة والجرأة التي تظهرها الآن إلا منذ التسعينات، لأسباب معروفة، ولم تدخر جهداً في رفع لواء الدفاع عن "ثالث جماعة عرقية كبيرة في العراق"، وطالبت، غداة الاحتلال

الأحزاب السياسية يتعدى العشرة، وبين من يؤيد أنقرة ومن يؤيد الإدارة الكوردية، ومن ينشط داخل الأحزاب الشيعية العراقية، ومن يقف موقف الحامد والمراقب للوضع طبقاً لمصالحه الشخصية. ويعتبر تركمان كركوك عموماً كركوك "تركمانية" الطابع والثقافة ويعتبرونها أراثا لهم، ويستندون في ذلك الى إحصاء ١٩٥٧ الذي يشير الى تفوق نفوس من يعدون التركمانية لغتهم الأولى في كركوك المدينة حصراً، دون أفضيتها ذات الأغلبية الكوردية الواضحة، علماً بأن نفس الإحصاء يشير الى انه في نفس العام كان لا يزال في كركوك ١٣٥٣ شخصاً من الذين ولدوا في تركيا -اغلبهم موظفين حكوميين-. مما له دلالاته الواضحة في حقيقة نفوسهم في مركز المحافظة.

وفي هذا السياق لا يجوز التقليل من أهمية الجبهة التركمانية، التي كانت لأنقرة اليد الطولى في تشكيلها لسببين حددهما هنري ج. باركي - الباحث الأمريكي المختص في شؤون السياسة الخارجية التركية-:

الأول: ان الجبهة التركمانية وقادتها نجحوا في الاستحواذ على إعجاب الكثير من الأتراك" اذ أصبح ينظر إليهم في تركيا يوماً بعد يوم على انهم يمثلون أقلية تركية في العراق تستحق العون. كما ان قادة الجبهة يدسون بأنفسهم في السياسة الداخلية التركية من خلال مطالبات شبيهة بمطالبات القبارصة الأتراك. ويرون في الفوضى القائمة حالياً في العراق أفضل فرصة ممكنة لدعم مطالباتهم وإظهار أنفسهم كأقلية عراقية كبيرة ومستقلة. وبهذا فان الجهة لا تختلف عن صاحب أي

وكان عهد الدولة العثمانية العهد الذهبي لهؤلاء، فالباب العالي-حكومة اسطنبول- عمد الى تسليم المناصب الحكومية العليا اجمعها الى التركمان في هذه المناطق، لضمان كثافة سكانية تركية كبيرة وموالية على امتداد طرق التجارة والنقل الى بغداد جنوباً. وهكذا غدا التركمان يتولون مناصب مهنية ورسمية وتجارية مرموقة كثيرة لا تتناسب مع أعدادهم في أنحاء من كوردستان العراق وبالأخص كركوك، واستمر ذلك التقليد طيلة العهد العثماني وخلال الفترة المبكرة من الانتداب البريطاني على العراق. وفي الوقت الذي شكل فيه غالبية سكان كركوك من الكورد الطبقة الدنيا فيها، عمدت بريطانيا في عام ١٩٢٦ الى تغيير لغة التعليم من التركية -لغة الصفوة الحاكمة على مدى قرون- الى الكوردية -لغة الغالبية-، وهو ما أدى الى توتر العلاقات بين الفئتين الرئيسيتين في كركوك. ولا يزال هناك من بين النخبة التركمانية ينتقد بريطانيا على تغير لغة التعليم في كركوك من التركية الى "لغة الخدم" على حد تعبير إحسان دوغانجي الاربيلي - مؤسس جامعة بيلكند في أنقرة.

وفي ظل سياسة التعريب التي طبقتها الحكومات العراقية في كركوك، تعرض التركمان أيضاً للترحيل الإجباري، وان كان بدرجة اقل من الكورد. كون الكثيرين منهم منخرطين في مختلف أجهزة الدولة العراقية.

وما يجدر ذكره هنا هو ان التركمان غير منظمين سياسياً، فهم مشتتين وموزعين طائفيًا وسياسياً، وبشكل كبير، سنة وشيعة، وبين عدد كبير من

القسم الثاني
تركيا والمواقف الداخلية والإقليمية والدولية
من مسألة كركوك

أولاً: محافظة كركوك بعد نيسان ٢٠٠٣

كركوك، ثالث مدن العراق، مدينة يتألف سكانها من مزيج عرقي متعدد، كورد، تركمان، مسيحيين، عرب، وهي اليوم في حالة محاض بشأن مستقبلها. تقع في جنوب كردستان العراق، هذه المدينة العريقة بتاريخها والمشهورة بتنوعها والغنية بنفطها، كانت قد تعرضت لحمات حثيثة من "التعريب" من قبل الحكومات العراقية ولكنها اشتدت في ظل الحكومات البعثية. وبين السبعينات و٢٠٠٣ رحلت الحكومة العراقية منها ما بين ١٠٠,٠٠٠ الى ٣٠٠,٠٠٠ كردي نهائياً، كما دمرت وأزالت ٧٧٩ قرية وقصبة كوردية تابعة للمحافظة -وفق وثائق الحكومة العراقية-، في جهودها لتعريب المدينة. كما عمدت الى اقتطاع الاقضية والنواحي الكوردية والتركمانية التي لم تدمرها باقتطاعها وتوزيعها على حدود المحافظات المجاورة، بغية تسريع عملية "تعريبها" وتغليب العنصر العربي فيها على حساب العنصرين الكوردي والتركماني مجتمعين. ومنذ سقوط نظام صدام في نيسان ٢٠٠٣ عاد إليها الألوف من الكورد والتركمان، ممن تركوا أماكنهم داخلياً، مطالبين بممتلكاتهم الضائعة او أقاموا في الجانب الشرقي من المدينة.

وأسفرت نتائج انتخابات كانون الأول ٢٠٠٥ عن فوز قائمة التآخي (الكوردستانية)، والتي ضمت

مشروع عراقي سياسي آخر. لهذا عندما أطلق الجيش الأمريكي حملة عسكرية في بلدة تلعفر، ذات الأغلبية التركمانية، ضد المسلحين المسيطرين عليها في أيلول ٢٠٠٤، أطلقت الجبهة التركمانية حملة إعلامية كبيرة في تركيا اتهمت فيها الولايات المتحدة بـ"ارتكاب مذابح وتطهير عرقي" ضد تركمان البلدة. وانهمكت وسائل الإعلام التركية وعلى نطاق واسع بتغطية أخبار وقوع عدد كبير من الضحايا المدنيين، أرغمت حكومة اردوغان على تبني موقف متشدد من الولايات المتحدة. حتى ان وزير الخارجية التركي السابق عبدالله كُـل حذر من انه "إذا استمرت العملية العسكرية الأمريكية فسيستعين إعادة النظر في علاقات تركيا بواشنطن".

السبب الثاني للغموض المحيط بمدى تأثير الحكومة التركية على التركمان العراقيين، والعلاقة المهمة بين الجيش التركي والجبهة التركمانية. ونتيجة لذلك، أصبح مدى قدرة الحكومة التركية على ممارسة سيطرة عملية فعالة على الجبهة التركمانية غير واضح، علماً ان الجبهة تعمل بالترادف مع القوات الخاصة التركية الموجودة في كردستان العراق بعلم الولايات المتحدة، والعاملة بموجب وثيقة سياسية خاصة صادرة من مجلس الأمن القومي التركي عام ١٩٩٦ وهي تحول رئيس هيئة الأركان العامة التركية سلطة تنسيق جميع نشاطات تركيا التي تتعلق بالعراق وكوردستان العراق، بما في ذلك القوات الخاصة. وتبعاً لذلك، أصبح لوزارة الخارجية التركية مندوبون معينون في مقر قيادة هيئة الأركان العامة التركية في سيلوبي على الحدود مع زاخو.

عدداً من التركمان والمسيحيين والعرب، بأغلبية مقاعد مجلس محافظة كركوك^٥ ، فضلاً عن ان تلك الانتخابات بينت ضمناً ما سيكون عليه مستقبل كركوك في المرحلة القادمة، فانها اظهرت وزن وحجم كل مكون من مكونات كركوك بالأرقام والإحصائيات الموثقة.^٦ لقد حددت المادة (٥٨) من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية خارطة الطريق لحل مسألة كركوك وباقي المناطق المستقطعة من كردستان، وحددت المادة نفسها الآليات اللازمة إتباعها في حل المسألة، ولم تنفذ المادة مطلقاً بسبب تنصل كل من رئيسي الوزراء أياد علاوي أولاً ثم إبراهيم الجعفري ثانياً من تعهداتهما والتزاماتهما تجاه حلفاءهما الحزبيين الكورديين الكبارين. ثم انتقلت المادة الى الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ تحت نص المادة ١٤٠^٧ ، وكانت قد شكلت لجنة برئاسة السيد حميد مجيد موسى، الشخصية السياسية العراقية المخضمة، وتقرر تخصيص مبالغ قدرت بـ ٢٠٠ مليون دولار لأغراض عمليات التطبيع والإحصاء والاستفتاء، لكن عدم تسلم اللجنة لأي مبلغ من المبالغ المذكورة، افشل مهمة موسى. وحين تشكلت حكومة المالكي وبدعم أساسي من الكورد، على أساس التزام المالكي بتطبيق المادة ١٤٠ من الدستور، جرى تشكيل لجنة جديدة برئاسة وزير العدل السيد هاشم الشبلي الذي اصدر اربع قرارات هامة في طريق تطبيق المادة ١٤٠، ولكن الضغوطات المختلفة التي تعرض لها الشبلي وعدم تجاوب حكومة المالكي معه أجرتة على تقديم استقالته من رئاسة اللجنة، مما تسبب في توقف عملية التطبيع بأكملها في المدينة.

ان العلاقة "شبه طبيعية" بين كيان "الأمر الواقع" الكوردي وتركيا، والتي سادت طوال سنوات التسعينات وبداية القرن لم تستمر، بل دخلت مرحلة خطيرة في نيسان ٢٠٠٣، وهو تاريخ شن الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على العراق وتغيير النظام فيه، اذ ادى خلط الأوراق الشديد، بعد سقوط بغداد، الى دخول العلاقات التركية-الكوردية (العراقية) مرحلة القطيعة مجدداً، وذلك بسبب دخول قوات البشمركة لمدينة كركوك والموصل متجاهلين التحذيرات والتهديدات التركية بعدم الإقدام على ذلك. وقد زاد تحقيق الكورد مزيد من المكاسب الدستورية في العراق من توتر تلك العلاقات، وصلت احياناً الى مرحلة خطيرة قريبة من نشوب حرب منع حدوثها تدخل الولايات المتحدة الامريكية وتحذيراتها لتركيا.

وتعد قضية كركوك حالياً من ابرز التحديات الداخلية التي تواجه قادة العراق السياسيين، اذ يطالب بها عدد من الجماعات العرقية: الكورد، التركمان، العرب. كما تشكل عقبة في توثيق العلاقات العراقية-التركية.

ثانياً: كركوك في الرؤية الكوردية (إقليم كردستان العراق)

تكتسب مدينة كركوك قيمة عاطفية عليا بالنسبة للكورد، ليس للنفط فقط، انها رمز مظلوميتهم المستمرة منذ إخضاعهم للحكم العربي فور قرار البريطانيين تشكيل دولة باسم العراق في مطلع العشرينات من القرن العشرين. فقد نازع الشيخ محمود البريطانيين عليها، وشبهها أشهر زعيم

كركوك ونواحيها، كما ان تقديرات لجنة الموصل الموفدة من عصبة الأمم الى ولاية الموصل لتقرير مصيرها ثبتت تفوق الكورد عددياً -وبنسبة كبيرة- على باقي اثنيات كركوك، وحتى إحصاء عام ١٩٥٧ الحكومي يشير الى ان الكورد يشكلون أكثرية سكان محافظة كركوك.

ولا يطالب الكورد بضم كركوك قسراً ومباشرة الى إقليم كردستان، بل يشيرون الى المادة ١٤٠ من الدستور العراقي الجديد والذي صوت عليه حوالي ٨٠% من الشعب العراقي، وقد حددت تلك المادة الآلية القانونية لحل مسألة كركوك عبر مجموعة من الإجراءات تتضمن تطبيق الأوضاع فيها وصولاً الى اجراء استفتاء مع نهاية سنة ٢٠٠٧، يشارك فيه سكنة كركوك الأصليين يقررون فيها مصير المدينة. وتشير حالياً معظم التقديرات ان الكورد يشكلون الغالبية الواضحة ويستحوذون على معظم المناصب الإدارية المهمة. وترى القيادة الكوردية بان في امكانها تحويل كركوك الى امثلة ناجحة لكل مدن العراق، بعد ان تقرر الانضمام الى إقليم كردستان عبر الاستفتاء. ان الموقف الرسمي الكوردي يعتبر المادة ١٤٠ من الدستور العراقي بمثابة "خارطة الطريق بالنسبة لحل مسألة كركوك، واي تدخل بشؤون كركوك يعد تدخلاً في الشؤون الداخلية للدولة العراقية وإقليم كردستان" حسبما أعلن السيد فؤاد حسين -رئيس ديوان رئاسة إقليم كردستان- ويعتبرون تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور و"رفع الظلم التاريخي الحاصل على كركوك والمناطق الأخرى شرطاً أساسياً في استمرار التحالف الكوردستاني في العملية السياسية" وهي التزام قانوني ودستوري أمام

كوردي في القرن العشرين الملا مصطفى البارزاني بـ"قلب كردستان" واعلن بانها "ستظل كوردستانية حتى لو لم يبقى فيها كوردي واحد"، فيما سماها الرئيس العراقي الحالي جلال الطالباني بـ"قدس الكورد"، وحيثما يوجد كوردي، سواء في أي جزء من اجزاء كردستان او في الشتات، فلدیه القصة الكاملة لكركوك، والتي تحكي ما تعرض له "قلب بلادهم" و"قدسهم" لأقسى عمليات التطهير العرقي والتهمج والتهمج وما سميّ بحملات الأنفال واقتطاع أجزاء منها والحراب والإهمال المتعمد، وهو بانتظار اليوم الذي تصبح كركوك فيها عاصمة كردستان. فمثلاً اعتبر احمد تورك وهو، احد زعماء حزب المجتمع الديمقراطي -احد أهم أحزاب كورد تركيا- من "إن أي اعتداء تركي على كركوك سيعتبره كورد تركيا اعتداءً على تركيا". فهي تؤلف جزءاً مكماً من الموروث الثقافي والتاريخي للشعب الكوردي -حسب تعبير إحدى الشخصيات الكوردية الرفيعة المستوى-. كما تعبر عن وحدة النضال والشعور القومي الكوردي في كل مكان.

وبالنسبة للقيادة الكوردستانية العراقية الحالية، لكركوك طابع كوردستاني، وهذا يعني انها جزء من المنطقة الجغرافية المسماة كردستان، ولكنه لا يعني انها كوردية حصراً، فالتركيبة الديموغرافية لمنطقة كردستان تشتمل على الاكراد، التركمان، الآشوريين، الكلدان، العرب... وهذا ينطبق على كركوك أيضاً. ويستندون في ذلك الى التاريخ الذي كتبه الأتراك بأنفسهم، اذ يشير قاموس الأعلام التركي لمؤلفه شمس الدين سامي، والذي يرجع الى اواخر القرن التاسع عشر، الى ان الكورد يشكلون ثلاث ارباع سكان

الحكومة العراقية، وتأجيلها او وضع العراقيل أمام تنفيذها غير مقبول بأي شكل من الأشكال" حسب نائب رئيس وزراء العراق السيد برهم صالح.

ثالثاً: كركوك في المنظور التركماني (الجبهة التركمانية)

على الرغم من ان ولاء ورأي أكثرية التركمان غير واضح من وضع كركوك النهائي، الا ان المنضوين من التركمان تحت لواء الجبهة التركمانية، أحزاباً وأفراداً، يرفضون وينكرون بشدة اي توجه كوردي نحو ضم كركوك. بل ان كل جهودهم منصب على تشويه صورة كل ما هو كوردي عبر سوق دعايات وتلفيق أخبار كاذبة تهدف في معظم الأحيان الى إثارة العرب وتركيا-على حد سواء- ضد الكورد في كركوك. وهي ما تزال حتى اليوم تسعى جاهدة الى خلق الشقاق بين مختلف الفئات في كركوك، بل هناك دلائل قوية على تجنيدها لمجموعات تتنكر بالزي الكوردي وتقوم بعمليات الشغب والسلب والنهب.

في ظل عدم وجود موقف "تركماني" موحد إزاء مستقبل ومصير كركوك، فان الجبهة التركمانية قدمت نفسها الممثل الشرعي الوحيد الناطق باسم التركمان، بل ان وسائل إعلامهم وقناتهم الفضائية تطلق على مسؤول الجبهة التركمانية لقب "قائد التركمان"، وبغض النظر عن عدم دقة ذلك الموقف، فان موقفها يتلخص في جعل كركوك منطقة حكم ذاتي تركماني تحت سيطرة الجبهة، وبعيدة عن النفوذ الكوردي، تتحول في المستقبل الى نواة لكيان تركماني، تظهر خريطته في أدبياتهم، وهو عبارة عن شريط عريض من الأراضي يبدأ من تلعفر ويتضمن

أجزاء كبيرة من الموصل وحتى مناطق من محافظة دهوك مروراً بمدينة اربيل، وينتهي بمناطق هامة من محافظتي ديالى وصلاح الدين ويتوسطه عاصمتهم محافظة كركوك.

إن عدم انسجام طموحات الجبهة التركمانية مع الواقع الفعلي على الأرض، يعود الى سعيها الى تحقيق اجندة اطراف اقليمية خارجية، وتفضيلها على المصالح العليا للتركمان في العراق وكوردستان العراق، بل ان الجبهة التركمانية تصبح في حالات كثيرة "اكثر تركية من تركيا نفسها" وتقحم نفسها في قضايا لا تعني التركمان مطلقاً مثل مسألة "حزب العمال الكوردستاني" اذ دست انفها اكثر من مرة في مسألة "دعم القادة الكورد في العراق لإرهاب مسلحي حزب العمال"، و تهديدها بضرورة إيقاف ذلك الدعم، والأجدر بها هنا كان الالتفاف الى المشاكل والمعاناة التي يعانيتها التركمان وعلى رأسها الارهاب الذي يحصد يومياً ارواح العشرات من كافة مكونات الشعب العراقي بما فيهم التركمان، وكذلك البحث عن حلول عملية تعزز وحدة (شعب كركوك) بكافة مكوناته، تلك الوحدة التي غدت مهددة بحرب اهلية، كونها مستهدفة من جهات إستخبارية إقليمية ودولية في سبيل تحقيق اهدافها المعلنة وغير المعلنة على حساب مكونات كركوك المتعايشة لعشرات السنين. ولعل النتائج الهزيلة التي حصدها الجبهة التركمانية في الانتخابات العامة وانتخابات مجالس المحافظات، والتي جرت في العراق في كانون الثاني ٢٠٠٥، رغم الدعم المادي والمعنوي الهائل لانقرة، تفسر مدى تحقيق الجبهة لأهدافها وتوقعاتها في تلك الانتخابات.

إقامة حكم ذاتي تركماني. كما ويندرج استضافتها للكثير من المؤتمرات حول العراق وكركوك، في كل من أنقرة وإستانبول^١، ضمن جهودها في كبح دور الكورد المتزايد في رسم مستقبل العراق، فالملاحظ ان الدعوة لم توجه الى أي مسؤول كوردي في العراق وإقليم كردستان -سواء بصورة رسمية أو شخصية- لحضور تلك المؤتمرات. وإذا كان لا بد من حضور كوردي فان الدعوة كانت توجه الى زعماء العشائر المعادين للقيادات الكوردية الحالية والذين تركوا العراق بعد نيسان ٢٠٠٣.

ورغم ان أنقرة أصيبت بإجباط شديد من الجبهة التركمانية -رهانها الخاسر- الى الانتخابات العراقية (٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٣) بسبب النتائج الهزيلة التي حققتها، إلا أنها لا تزال تقف بقوة وراء طروحات ومشاريع الجبهة التركمانية. رغم انها أعلنت مؤخراً بأنها "تأمل ان ترى الاستفتاء قد تأجل ان لم يركن على الرف تماماً، وترك كركوك تحت سيطرة الحكومة المركزية". وعليه فإن موقف الحكومة التركية حرج فيما يخص مسألة كركوك، فمن جهة أخذت "القضية التركمانية" بعداً جديداً وهاماً في رسم السياسة الخارجية والداخلية لأنقرة. فالأتراك ينظرون إلى "النزاع" في كردستان العراق على انه علاقة غالب ومغلوب، وهو أمر يشير كثيراً من الحساسيات الداخلية التركية وتتيح إسباغ صفة غير شرعية على كورد العراق وحقوقهم المشروعة. فالعناصر المتشددة تعرض حكومة اردوغان لضغط شعبي شديد كي تتصرف بحزم وشدة. فمن جانب آخر ترسل أنقرة أحياناً إشارات ايجابية الى الزعيمين الكورديين، مسعود البارزاني وجلال الطالباني، بل

وما يجدر ذكره هنا هو ان خطاب الجبهة التركمانية يتسم بالازدواجية تجاه مكون أساسي وأصيل من مكونات كركوك وباقي مناطق تواجد التركمان وهم الكورد، فهم يرفضون أي شكل من أشكال الاعتراف او حتى الحوار الجدي مع الكورد كقيادات ومؤسسات مستندة الى قواعد شعبية تشكل الأغلبية في معظم المناطق التي تعتبرها الجبهة تركمانية خالصة، وتتخذ الجبهة مع كل تكتل معادي للكورد وحقوقهم لأي سبب كان - داخلياً وإقليمياً- وغالباً ما يكون على حساب مصالح التركمان أنفسهم في التعايش السلمي مع باقي مكونات كركوك، وهذا يفسر موقفها المتمسك بالهاباة تارة والمجاراة تارة، من مزاعم العرب المتطرفين والوافدين إليها زمن حكم البعث.

رابعاً: تركيا والتطورات المعاصرة في كركوك (نيسان ٢٠٠٣)

ترفض أنقرة رفضاً باتاً ترك كركوك "بنفطها لسيطرة الكورد" بل ان الحكومة التركية لم تتردد في مبدئاً العام ٢٠٠٣ في "تهديد الكورد العراقيين باجتياح إقليمهم -كوردستان- اذا ما حاولوا ضم كركوك إليه". ويرى الكثير من المراقبين بأن التعزيزات التركية على حدود إقليم كردستان لا علاقة لها بعمليات مكافحة "ارهاب" حزب العمال الكوردستاني بقدر ما لها علاقة بكبح جماح كورد العراق المندفعين بشكل اكبر نحو مزيد من الطموحات والاستقلال. وفيما يخص كركوك فإن أنقرة تضغط اتجاه ان يكون للتركمان "كلمة" في تقرير مستقبل العراق مع الإمساك بزمام كركوك، ودعم مشروع

كانت لها لقاءات منتظمة بها قبل نيسان ٢٠٠٣، سعيًا إلى إبقاء خطوط الاتصال مفتوحة. وقد عبر عن هذا الموقف عبدالله كُـل، عندما علق قائلاً "بأن الأعداء يلتقون فلماذا لا نلتقي نحن؟". بينما من جهة أخرى تتحدث أحياناً عن الزعيمين الكورديين ليس بأسميهما بل بصفتهم "زعماء عشائر" لإرضاء الشارع التركي الغاضب.

خامساً: الحكومات العراقية، ومواقف القوى

السياسية العراقية

تشير الدراسات والأبحاث المختصة بدراسة الواقع الديموغرافي لكركوك بأن سياسات الحكومات العراقية تجاه الكورد في ولاية الموصل عموماً، وفي مدينة كركوك خصوصاً، كانت مناقضة لتعهداتها لعصبة الأمم التي أقرت عائلية الولاية للعراق - شريطة تعهدات معينة- وفي جميع المجالات بما فيها مجالات التوظيف والتعليم واستخدام اللغة... إلا أن أخطر جوانب خرق الحكومة العراقية لتلك التعهدات - وبشكل قاسي و صارخ- هي محاولات تغيير الواقع القومي للسكان في مناطق مختلفة من مدن الموصل وأربيل وكركوك وحتى دهوك. وبالنسبة لكركوك - موضوع هذه الورقة- فقد اتخذت تلك السياسة صيغ مختلفة. فبعد اكتشاف النفط عام ١٩٢٧ في كركوك والبدء باستخراجه في عام ١٩٣٤، ترتب على ذلك حدوث تغييرات كبيرة في الوضع الاقتصادي والاجتماعي والاثني لسكان المدينة. لان الشركة عمدت إلى استخدام أعداداً كبيرة من العمال والمستخدمين من خارج المدينة. نتج عن ذلك ظهور أحياء شبه مستقلة -إلى جانب القديمة- داخل

المدينة خاصة بالأشوريين والأرمن والعرب وغيرهم، وكانت نسبة الكورد من العمال هي الأقل بين عمال ومستخدمي الشركة، واستمرت تلك النسبة بالهبوط لتصل ادني مستوياتها في نيسان ٢٠٠٣ حيث بلغ عددهم اقل من ٤٠ شخصاً -جميعهم شغلوا مهن بسيطة- من مجموع كادر شركة نفط كركوك البالغ اكثر من ٣٠,٠٠٠ موظف. وإلى جانب جلب العمال والموظفين والشرطة، جعلت الحكومة العراقية كركوك مقراً للفرقة الثانية من الجيش العراقي.

إلا أن الخطة الأكبر في سياسة تغير الواقع السكاني في كركوك في العراق خلال العهد الملكي كانت خطة توطين العشائر العربية في الحويجة في منتصف الثلاثينات، وتحت اسم (مشروع أراضي الوحدات الاستثمارية). إذ قامت حكومة رئيس الوزراء ياسين الهاشمي -بعد إن جلب الماء إليها من الزاب الصغير متعمداً عدم مرور القناة المحفور بالقرى الكوردية- بحلب حوالي ١٠٠٠ عائلة بدوية إلى السهول الواقعة عند أقدام جبل حميرين. وقد منحت عشيرة العبيد حوالي ألف كيلو متر مربع، وقد تمكنوا عدد القرى التي عمرها حتى إحصاء عام ١٩٥٧ (١٢٤) قرية. أما الجبور فقد خصص لهم ٩٠٠ كيلو متر مربع ليعمروا بحلول عام ١٩٥٧ (٦٥) قرية. فضلاً عن مجموعات عشائرية عربية أخرى مثل البوهمدان والتكارتة والدوريين...

تسارعت عمليات تغير الواقع القومي والديموغرافي لمدينة كركوك في العهد الجمهوري، وخصوصاً بعد تسلم البعثيين مقاليد السلطة اثر انقلاب تموز ١٩٦٨، ففي ١١ آذار ١٩٧٠ تم التوقيع على اتفاقية الحكم الذاتي لكوردستان بين الحكومة

العراقية و الزعيم الكردي مصطفى البارزاني وفيها اعترفت الحكومة العراقية بالحقوق القومية للكوورد مع تقديم ضمانات للكوورد بالمشاركة في الحكومة العراقية واستعمال اللغة الكردية في المؤسسات التعليمية وإجراء إحصاء حول نسبة القوميات المختلفة في مدينة كركوك إلا أن هذا الإحصاء لم ير النور. فالعملية الإحصائية كانت كفيلة -من وجهة نظر الكورد- بإظهار الهوية الكردية لمدينة كركوك نتيجة لقناعتهم بتفوقهم العددي في مدينة كركوك وضواحيها. تنصلت الحكومة العراقية من تعهداتها تجاه الكورد بعد ان أصبحت في موقع أقوى اثر ترسيخ رجالات البعث جذورهم في السلطة وكونوا تحالفات إقليمية ودولية، لذلك عمدت في مارس ١٩٧٤ إلى إعلان الحكم الذاتي لكوردستان من جانب واحد دون موافقة الكورد الذين وصفوا الإعلان بأنه بعيد كل البعد عن اتفاقية سنة ١٩٧٠ حيث لم يعتبر إعلان ١٩٧٤ مدينة كركوك و خانقين و جبل سنجار من المناطق الواقعة ضمن مناطق الحكم الذاتي لكوردستان، كما لم تتحدث مطلقاً عن إحصاء السكان في كركوك، وقامت الحكومة العراقية بالإضافة إلى ذلك بإجراء تغييرات إدارية شاملة في مدينة كركوك كتغيير الحدود الإدارية للمدينة بشكل يضمن الغالبية العددية للعرب في كركوك، وأطلقت على المحافظة تسمية التأميم بدلاً من اسمها التاريخي العريق كركوك.

العراق منذ ستينات القرن الماضي. خلقت تلك السياسات الحكومية تعقيدات وصعوبات حمة في أوضاع كركوك، بل أصبحت كركوك عقدة حقيقية في العلاقات العربية-الكوردية في العراق، وتحولت الى الجانب الأكثر تعقيداً في القضية الكوردية في العراق. فضلاً عن ضررها البالغ على تماسك النسيج الاجتماعي لشعب كركوك المتمثل بالروابط والوشائج والعلاقات بين مكونات كركوك نفسها من كورد وتركمان ومسيحيين وعرب كركوك (الأصلاء)...، التي تعايشت بسلام ولمئات السنين.

أعادت عملية إسقاط النظام العراقي في نيسان ٢٠٠٣ رسم خارطة القوى السياسية في العراق، وأحدثت تغييراً جذرياً في موازين القوى السياسية رأساً على عقب، وأسفرت عن تغيير جذري في الوضع العراقي. اختفى رجالات البعث من الساحة

ولا مجال هنا لتقييم ووصف سياسة حزب البعث العربي نحو القومية الكوردية وكوردستان. ان تصريحاً لعلي حسن المجيد -خلال اجتماع له مع مسؤولي حزب البعث والامن والجيش في كركوك بتاريخ ١٥

السياسية، ودخلت الساحة أحزاب وفرقاء عبروا عن حقيقة تكوين العراق المذهبي والاثني، وظهر الى العلن البعد الحقيقي للخلافات السنية الشيعية، بل طُرح السؤال الصعب حول حقيقة الهوية العراقية، بل وجودها من عدمها؟

والى جانب ذلك وما ان تساقطت صور صدام المنتشرة من أقصى العراق الى أقصاه، حتى ظهرت الى العلن التناقضات الكبيرة والخطيرة التي خلقتها سياسات حزب البعث الخاطئة وفي مختلف الأوجه تجاه مكونات الشعب العراقي من غير العرب (السنة) - الذين شكلوا النخبة التقليدية الحاكمة للعراق منذ قيام الدولة في ١٩٢٠-، وكان اقوى واسرع رد فعل شهدته مختلف مدن ومناطق العراق -بعد ازالة الصور والتماثيل والرموز البعثية- هو استعادة الحقوق المسلوبة ورفع الظلم وبطريقة عفوية غير منظمة، وفي هذا السياق يمكن الإشارة الى مدينة كركوك، والتي تحررت في نيسان ٢٠٠٣، اذ تدفق اليها المئات من سكانها المهجرين قسراً المناطق الشمالية والشرقية منها وسكنوا محيمات مؤقتة تفتقر الى ابسط متطلبات الحياة، وما يجدر ذكره ان اغلب العائدين كانوا من مهجري التسعينات ومطلع الألفين.

إن سلطة الائتلاف المؤقتة، التي أقامتها الولايات المتحدة الأمريكية في بغداد، برئاسة ثول برير، ومجلس الحكم الذي تألف من ٢٥ شخصية قيادية وسياسية عراقية، كإجراء مؤقت لحين تشكيل حكومة عراقية مؤقتة تمهد لإجراء انتخابات عامة في مدة أقصاها سنة، لم تفعل شيئاً يذكر فيما يخص مسألة كركوك. فثول برير، الجاهل بوضع العراق المعقد وتاريخه والحريص على تحقيق الأهداف التي

رسمتها له ادارة بوش، وقف بشدة بوجه معظم تطورات ومطالب الكورد بل انه لم يستوعب حتى إقليم كردستان -الأمر الواقع- منذ ١٢ سنة. ولكن جهود السيد مسعود البارزاني والسيد جلال الطالباني أسفرت عن تحقيق مكاسب هامة على صعيد تحقيق الطموحات الكوردية في العراق الجديد بشكل عام، وكان ابرز انجاز يحسب لهم في هذا المجال، بعد انتزاع الاعتراف بإقليم كردستان، إدخال مادة الى قانون إدارة الدولة الانتقالي وهي المادة ٥٨ والتي مررت الى الدستور العراقي الدائم تحت المادة ١٤٠ مجلس الحكم المحلي نفسه. وقد بدأت الحكومة العراقية مؤخراً بدفع تعويضات للعرب الراغبين بمغادرة المدينة.

- حكومة المالكي:

ان الحكومة العراقية، برئاسة المالكي، تجدد في كل فرصة التزامها بتطبيق المادة، ولا ينكر قيامها بخطوات في هذا المجال وان كانت خجولة. وفي آخر زيارة له الى اربيل في صيف ٢٠٠٧، اعلن المالكي التزامه بتطبيق المادة ١٤٠ في موعدها المحدد. وللمالكي موقف مقبول من التدخل التركي في كركوك، وهو الموقف الذي اعلنه عند زيارته تركيا والتقاءه باردوغان دون نجدت سيزر، عندما رفض فتح ملف كركوك في تركيا كونه ملف عراقي داخلي عاجله العراقيون في الدستور الجديد الذي صوتوا عليه بكثافة. وبالنسبة لرئيس مجلس النواب محمود المشهداني فإنه يرى "من الضروري التآني والتريث في التعامل مع مسألة كركوك، وتطبيق المادة" ولكنه "يجترم رغبة وإرادة ابناء شعب كردستان... كما

يؤكد التزام البرلمان بتطبيق المواد الدستورية والقانونية". وله موقف رافض وحاسم تجاه تدخلات تركيا سواء في كركوك او في إقليم كردستان، بل انه صرح امام البرلمان العراقي في رده على التهديدات التركية بدخول اقليم كردستان في صيف ٢٠٠٧ "بان اليد التي تطل اقليم كردستان العراق ستقطع"، ورغم كونه محسوباً على جبهة التوافق فإنه لا يلتقي وجبهته -التوافق- حول الموقف من كركوك والدور التركي.

- القوى البرلمانية العراقية:

وتباينت مواقف القوى السياسية والأحزاب والمجموعات العراقية من مسألة كركوك حسب انتماءاتها القومية وخلفياتها الطائفية وأيدلوجياتها الحزبية ومصالحها وارتباطاتها الإقليمية والخارجية. ورغم ان الرقم ٨٠٪ -نسبة المصوتين على الدستور بما فيه المادة ١٤٠- من المفترض ان يشكل أغلبية ساحقة في الموافقة على ما ورد في الدستور، ومؤشراً على تأييد غالبية الكتل البرلمانية، المتمتعة بقواعد شعبية كبيرة، على تطبيق ما ورد في الدستور من قضايا حساسة وهامة مثل تحديد مصير محافظة كركوك، الا ان الواقع يشير إلى كون المسألة اكبر وأكثر تعقيداً من مجرد نجاح الاستفتاء على الدستور وبشكل ساحق. فحكومة اياد علاوي تنصلت من تعهداتها والتزاماتها تجاه حلفاءها الكورد، كما ان موقف حكومة الجعفري من تنفيذ المادة ٥٨ من قانون ادارة الدولة الانتقالي، كان سبباً في الفيتو الكوردي على توليه منصب رئاسة الوزراء مجدداً في ٢٠٠٥، فالقوى المشاركة في صياغة ووضع

والتصويت على الدستور هي نفسها التي تماطل وتمانع بشكل او آخر في تطبيق المادة ١٤٠ من الدستور.

وبشكل عام فان اغلب القوى العراقية غير متحمسة في تطبيق المادة المذكورة وكركوك هي السبب بشكل مؤكد، ويكمن ذلك في عدم وجود رد فعل عراقي حكومي وشعبي، عدا إقليم كردستان، رافض ويردّ بالشكل المطلوب والمفترض على تدخلات تركيا المعلنة في الشأن العراقي المتمثل بمسألة كركوك. ويمكن لاي مراقب للاحداث ان يلاحظ ان دعوات تركيا لزياراتها شملت كافة القوى العراقية وبكافة اطيافها، عدا الكورد، سواء المشاركة في الحكومة والمشروع السياسي او المعارضين لها، وابتداءً من المجلس الأعلى ومنظمة بدر، وانتهاءً بهيئة علماء المسلمين. وتراوحت ضيافة تركيا لتلك القوى بين تنظيم مؤتمرات لدعم "المقاومة والجهاد" ضد المحتل والحفاظ على عراقية كركوك ووحدة البلد...، وبين ترتيب لقاءات سرية وعلنية بين تلك الجهات العراقية ومسؤولين كبار حكوميين وسياسيين وعسكريين اترك. ويمكن تقسيم خارطة القوى السياسية في العراق وتقسيمها حسب مواقفها من المادة ١٤٠ والتدخل التركي كما يلي:

١- الائتلاف العراقي الموحد: ان اقوى مكونين في الائتلاف يؤيدان تطبيق المادة ١٤٠ وهما المجلس الأعلى وحزب الدعوة. الا ان احد اكبر مكونات الائتلاف (الكتلة الصدرية حالياً هي كتلة بذاتها وخرجت من ائتلاف العراقي الموحد) وهي الكتلة الصدرية - (٣٣) نائب- تعارض تطبيق المادة، وترى ان التوقيت غير مناسب، كما انها ترفض مغادرة

نواباً من قائمته لا يخفون مطلقاً عدائهم لأغلب القضايا التي تمس الكورد داخل البرلمان العراقي، فمثلاً ان النائب اسامة النجيفي يتهم في كل مناسبة الكورد بالقيام بالتطهير العرقي في الموصل وكركوك، ويستنكر على الأحزاب الكوردية حتى افتتاح مقراتها الحزبية في مدينة الموصل. كما ان النائب وائل عبد اللطيف يرى بان تطبيق المادة "مخالف للدستور وللقانون"، ويلحق ضرراً بالغاً بالعراق وأهل كركوك ويخدم الكورد فقط!!." ومن شأنه إخلاء كركوك من العرب". وفي المقابل فان شخصيات من القائمة مثل حميد مجيد موسى وصفية السهيل.. يؤيدون تطبيق المادة في موعدها. ويقدر تباين آراء هؤلاء حول كركوك وباقي القضايا الكوردية يتباين موقفهم من الدور التركي في مسألة، فالنجيفي، السابق ذكره، يضع التهديدات التركية وتدخلاتها في إطار "التزام تركيا تجاه جاره العراق" ومنع تمزقه، ويرى ضرورة استمرار التهديدات التركية.

٣- جبهة التوافق العراقية: وهي اكبر كتلة برلمانية سنوية، تضم ثلاثة حزاب سنوية. يتسم موقف الجبهة عموماً بتقبل العملية السياسية برمتها على مريض، وبالنسبة للمادة ١٤٠ فان المتحدث باسم الجبهة السيد سليم عبد الله اوضح موقف الجبهة قائلاً: "ان ترحيل العرب من كركوك امر غير مقبول مطلقاً.. بل ان الأمر سيخلق أزمة خطيرة ذات طابع قومي...". وأضاف "ان لجنة التطبيع هي في الأساس مشار خلاف دستوري، لابد من انتهاء البحث في شأن هذه اللجنة، عن طريق إحداث التعديل على الدستور!...". وبالنسبة لموقفها من التدخل التركي، فان الجبهة ترى في تركيا عمقاً

العرب الوافدين ضمن خطط التعريب من كركوك الى مناطقهم الأصلية، وقد سبق وان ارسل مقتدى الصدر في نيسان ٢٠٠٥ المئات من افراد جيش المهدي بقصد خلق التوترات الطائفية، لافشال انتخابات كانون الثاني ٢٠٠٦. ولكن هناك مرونة طرأت على موقف الكتلة مؤخراً، خصوصاً بعد زيارة عدد من قيادتها الى إقليم كردستان والالتقاء بمسؤولين كورد هناك، مثل الناطق بأسم القائمة الصدرية بهاء الاعرجي، الذي دعا الكتل كافة الى "مراقبة تطبيق المادة الدستورية بدلاً من عرقلتها". ورغم محاولات تركيا جر هؤلاء الى موقف وخذق يقف بالضد من تطلعات الكورد في العراق عموماً وكركوك تحديداً، الا ان تحالفاتهم ومصالحهم واهدافهم التكتيكية والإستراتيجية متوافقة أكثر مع الكورد، كما ان مشاريعهم في حكم العراق لن تنجح دون مشاركة الكورد الفعالة، فضلاً عن تحالفاته السابقة -أيام المعارضة- مع كبرى الاحزاب الكوردية، ويضاف الى كل ذلك الخلاف الطائفي والتاريخي الكبير بين النخبة الحاكمة التركية السنوية وشيعة العراق. وفيما يبدو فان زيارة الجعفري الشبه سرية الى تركيا في آذار ٢٠٠٦ ثم فشلها في تحقيق أي شيء، ثم زيارة عمار الحكيم اليها والتباحث حول كركوك، كانت حكومة بالفشل حتى قبل سفرهم الى أنقرة للأسباب السالف ذكرها. وهذا ما يفسر تراجع اندفاع تركيا نحو التقارب مع شيعة العراق سواء على المستوى الحكومي او على المستوى الأحزاب والمجموعات السياسية.

٢- القائمة العراقية: رغم ان رئيس القائمة يحتفظ بعلاقات شخصية مع القيادة الكوردية، الا ان

الكبرى، ولكن لها موقفها المختلف من كركوك، فمثلاً يدعو الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق الى "حل يقضي بجعل كركوك إقليمياً بذاته، وفيدرالية غير ملحقة باي إقليم آخر. ويرى الحزب بان الوقت غير مناسب لتطبيق المادة ١٤٠ التي تحتاج تطبيقها الى مدة زمنية طويلة". ولا تحبذ هذه الاحزاب عموماً أي دور لتركيا في الشأن العراقي، كونها ضمن اطار القوى الشيعية الكبيرة.

٦- الجبهة التركمانية: ترفض الجبهة بشكل قاطع أي حديث عن تقرير مصير كركوك عبر استفتاء، وتهدد دوماً بـ "حرب أهلية تشعل المنطقة، في حال إصرار الأكراد على إجراء استفتاء لتقرير مصير المدينة..."، وحذر عاصف سرت تركمان، مسؤول العلاقات الخارجية في الجبهة التركمانية، الكورد من ان "صبر التركمان قد نفذ، نتيجة حجم الإجحاف الذي يتعرضون له" لا تمر مناسبة وإلا ناشدت الجبهة تركيا التدخل "لإنقاذ أبناءها في العراق من الإبادة"، ووضع حد "لتركيد كركوك التركمانية" وطرّد "عصابات الأحزاب الكوردية"، وبفضل علاقات الجبهة المتشابكة - المعقدة- والكثيرة بالنخب العسكرية المنتفذة والشعبية في تركيا، وتمكنها من إثارة الرأي العام التركي لصالح مزاعمها حول كركوك، فأنها غالباً ما تجبر حكومة اردوغان على إطلاق تصريحات وتهديدات صريحة فيما يخص كركوك والكورد، توقعه أحياناً في مواقف محرّجة أمام الولايات المتحدة، حليفة تركيا الاقرب، والحكومة العراقية وأوروبا، فمثلاً صرح أكثر من مرة بان بلاده "لن تقف مكتوفة الأيدي" اذا سيطر الكورد العراقيون على

إستراتيجياً لسنة العراق، واحد مرجعياتهم. ولا تخفي تركيا حرصها "على مصالح سنة العراق وضمن مشاركتهم العادلة في حكم العراق"، وفيما يبدو فان الجبهة راضية عن الدور التركي في القضايا العراقية بما فيها كركوك، فزيارة السيد طارق الهاشمي، نائب رئيس الجمهورية، على رأس وفد، ضم أفراد جبهته فقط، إلى تركيا في آب ٢٠٠٦، أظهرت ذلك، فقد أكد من أنقرة على "أهمية تركيا الكبيرة بالنسبة لقضايا سنة العراق" وحرصها على وحدة العراق أرضاً وشعباً، ولكن عموماً لا يمكن لتركيا ان تكون لها تأثير كبير على السنة العرب عموماً، فهم موزعون بين "القاعدة" التي لا تملك تركيا أي تأثير عليها وبين بقايا البعثيين المطاردين من كل صوب في العراق، ومن تبقى من فئة قليلة نسبياً تؤيد طارق الهاشمي وحلفاءه في التوافق، فولاءاتها موزعة، ولا يمكن اعتبارهم موالين لتركيا، حيث مرجعياتهم ليست أنقرة بل أمكنة أخرى.

٤- الجبهة العراقية للحوار الوطني: ويتسم خطابها بالطرح القومي الشوفيني العربي، فرييس الجبهة السيد صالح المطلق يرفض الدستور بمجمله، فكيف بالمادة ١٤٠، وقد دعا النائب عن جبهته محمد الدايني مجلس النواب العراقي الى: "الوقوف بحزم أمام كل المخططات الرامية الى تقسيم العراق" معتبراً تطبيق المادة "أزمة جديدة تضاف الى أزمات الشعب العراقي، اذ ستعمل على خلق فتنة على الصعيد القومي...".

٥- القوى التركمانية الإسلامية الشيعية، كون هذه القوى تنتمي الى الطائفة الشيعية فانها في غالب الاحيان تدور في فلك الأحزاب الشيعية

مدينة كركوك النفطية، دون ان يذكر طريقة الردّ والتصرف التركي، كما أعلن وزير خارجيته السابق عبد الله گول ان أنقرة "لا تستطيع تجاهل مصلحة الأقلية التركمانية في شمال العراق، والتي تشكو من تعرضها للاضطهاد من جانب الأكراد".

٧- كتلة الفضيلة: والتي خرجت مؤخراً من الائتلاف العراقي الموحد، ويعارض مرشد الكتلة المرجع الشيعي محمد اليعقوبي بشدة تطبيق المادة ١٤٠ من الدستور. وترى الكتلة في تطبيق المادة ١٤٠ امراً " لا يخرج عن كونه معالجة الخطأ بالخطأ" حسب وصف رئيس القائمة السيد حسن الشمري، ولكنها ترفض تدخل تركيا تحت أية مسمى في أي شأن عراقي.

٨- التجمعات والهيئات والعشائر والأحزاب القومية العربية في العراق وكركوك: وأبرزها هيئة علماء المسلمين، بأجنحتها المسلحة، وهي لم تتوان في اصدار فتاوي ضد الكورد في كركوك، كما نشطت في تعبئة عرب كركوك وتركانها للتحالف ضد الكورد، وهي ناشطة ايضاً في المحيط العربي السني للعراق، اذ تحظى بدعم مالي كبير من السعودية وقطر، كما تحظى الهيئة بدعم سوريا فضلاً عن تركيا. وبالنسبة للقوى العربية الناشطة في كركوك، فتعد "التجمع العربي الجمهوري" و"المجلس الاستشاري العربي" برئاسة الشيخ عبد الرحمن منشد العاصي ابرزها، والتي لا تساوم على "عروبة وعراقية كركوك"، ودخلت في تحالفات آنية مع الجبهة التركمانية، رغم ان اجندتهما ونظرتهما حول كركوك مختلفة كلياً، ولا يلتقيان سوى في عدائهما ورفضهما لأي تحرك كوردي نحو كركوك. ونقلت صحيفة "واشنطن تايمز"

الأمريكية عن شيخ إحدى العشائر العربية السنية في المحافظة، ويدعى عبدالرحمن العبيدي قوله "لن نغادر، ولن نسمح لأي أحد بأخذ كركوك. نحن جاهزون للقتال". وقد لبي العديد من الشخصيات العشائرية والمنضوية ضمن هذا التيار دعوات لزيارة تركيا على شكل وفود، من بينهم حارث الضاري رئيس الهيئة فضلاً عن ممثلي العرب والتركمان في مجلس محافظة كركوك، وأعلنوا من هناك "رفض ومقاومة كافة المخططات الانفصالية تجاه كركوك".

٩- الأحزاب الكوردستانية والرئاسات الثلاث (الإقليم والحكومة والبرلمان): يكاد لا يختلف اثنان في إقليم كوردستان من الكورد في على انها المرة الأخيرة التي وافقوا على تأجيل البت بمصير كركوك، ويشكون دوماً التنصل المتواصل للحكومات العراقية من تعهدات وعود سبق ان اعطتها وهي في موقف ضعف، ومنذ تأسيس الدولة العراقية في مطلع القرن العشرين. وقد يخاطر أي سياسي بمستقبله في حال قبوله مساومة تفضي الى تأجيل تلك المادة لأسباب سياسية وليست فنية، ونقلت صحيفة "لوس إنجلس تايمز" عن عضو مجلس بلدية كركوك ريبوار فائق الطالباني في هذا الصدد: "إن الأكراد لم يعودوا يملكون مزيداً من الصبر. إنهم يقولون للحكومة الكردية: إذا لم تكوني قادرة على استرجاع حقوقنا، فسنفعل ذلك بأنفسنا". وتتفق الرئاسات الثلاث في كوردستان بشكل تام على رفض أي تأجيل او تعديل على المادة ١٤٠ من الدستور العراقي الذي صوت عليه الشعب العراقي بأغلبية ساحقة، ويعتبرون "الالتزام بذلك الدستور، بما فيه تطبيق المادة ١٤٠، الضمانة الوحيدة لبقاء العراق موحداً". وفيما يخص

سادساً: الولايات المتحدة الأمريكية

ان توجس أنقرة من المخططات الأمريكية في العراق سابق على التوتر الحالي الذي يشوب علاقاتهما. بل يعود الى توابع حرب الخليج الاولى عندما نتج عن اقامة منطقة ملاذ آمن في شمال العراق ونشوء كيان كوردي ذات حكم ذاتي. لكن الحرب في العراق عمقت المشاعر المعادية للولايات المتحدة الأمريكية في تركيا، بعد ان شهدت العلاقات الأمريكية التركية تذبذباً، صعوداً وهبوطاً، طوال التسعينات، حسب الدور الذي لعبه العراق في هذه العلاقة في الغالب. ويذهب اغلب المحللين المختصين في العلاقات التركية-الأمريكية الى اعتبار "تشعبات وتبعات الحرب الأمريكية في العراق" هو السبب الاساسي في تردي العلاقات الأمريكية-التركية الي الحد الذي نشهده اليوم. ولكي يفهم ذلك فان العودة الى شئ من التاريخ حاجة ملحة.

- الولايات المتحدة والتجاذب التركي - الكوردي

(العراقي)

ان وجهة النظر التركية، حول ملف العراق، تأسست على عدم ثقة عميقة من أفعال الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك البلد، لقد ضاعف منها فشل الدبلوماسية التي سبقت حرب الولايات المتحدة الأمريكية والعراق (نيسان ٢٠٠٣) فقبيل الحرب وعدت الحكومة التركية الولايات المتحدة الأمريكية بالسماح لها بفتح جبهة ثانية في الشمال، لكنها لم تف بوعدها عندما جوبت بمعارضة داخلية قوية ترجمت الى تصويت البرلمان التركي برفض منح تفويض لحكومة اردوغان بالسماح بنشر قوات أمريكية في

التدخل التركي والتهديدات التركية فإنها مرفوضة بشكل تام رسمياً وشعبياً وسياسياً، وقد علق السيد مسعود بارزاني، رئيس إقليم كردستان، في إحدى المناسبات على ذلك قائلاً بان "التهديدات التركية ليست لها اية قيمة عندنا". ولمح في مناسبة أخرى الى توجيه تهديد لتركيا قائلاً "في حال تدخلت تركيا في كركوك لدعم بضعة الاف من التركمان فإننا سنتحرك لدعم ٣٠ مليون كوردي في تركيا".

وبالمحصلة، فيما عدا الجبهة التركمانية، فانه ليس لانقرة حظوظ كبيرة في التعويل على القوى العراقية المؤثرة، بقصد احداث تأثير كبير في مواقفها بقصد التأثير في مستقبل كركوك.. فليس هناك حزب عراقي عربي سني او شيعي، يستطيع المخاطرة علناً في دعوة انقرة للتدخل في الشأن العراقي بسبب كركوك او اية مسألة اخرى، ويمكن في هذا الاطار التذكير بالمعارضة الشعبية والرسمية التي أبداها العراقيون بمختلف اطرافهم وتوجهاتهم، عندما تداولت فكرة مشاركة تركية في قوات التحالف في العراق بناء على اقتراح أمريكي. كما لا يمكن لاية قوة سياسية عراقية ان تدخل في صفقة مع تركيا بشأن كركوك، فبالنسبة للسنة فان قضية الموصل ماثلة امامهم وهم يدركون جيداً ان الحلم التركي في استعادتها مستمر منذ معاهدة حزيران عام ١٩٢٦. اما شيعة العراق فان ارث حوالي اربعة قرون من التهميش في العراق خلال الفترة العثمانية بسبب الخلاف المذهبي ليس هيناً، فضلاً عن مواقف تركيا المعروفة من سياسة صدام تجاههم طوال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي. ولا يحتاج موقف الاطراف الكوردية المؤثرة في العراق الى أي تعليق هنا.

الفرصة لها لتبرهن دعمها لسياسة ادارة بوش في العراق. ولذلك جاء اعتماد الولايات المتحدة المتزايد على الكورد على حساب تركيا. وحقيقة ان اعتماد القوات الأمريكية في العراق على وحدات من البيشمركة الكوردية ومساعدتها في المحافظة على النظام ومحاربة المتمردين زاد من حدة إدراك الأتراك ان الكورد أصبحوا الآن أقوى وأكثر أهمية منهم، في العراق على الأقل، وهو ما جعل بعضهم يتساءل، باستغراب وسخرية، أمثال الصحفي التركي اورهان محمد قائلاً: "لماذا تفضل الولايات المتحدة الأمريكية قبيلة او قبيلتين في شمال العراق على دولة مثل تركيا؟"، والبعض الآخر يندم على قرار البرلمان التركي في اذار ٢٠٠٣ وعلى رأسهم اردوغان الذي رأى في رفض البرلمان التركي مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على العراق، "جعل تركيا ان لا يكون لها وزن في الشأن العراقي في ظل احتكار امريكي لهذا الملف".

وبالحصلة فان تركيا ترى ان الولايات المتحدة "تلزم جانب الكورد" لمساعدتهم لهم في الحرب على العراق. وكردّ للجميل، فانه من غير المحتمل ان تتراجع الولايات المتحدة الأمريكية عن فيدرالية كوردستان التي تركت للعراقيين تحديد تفاصيلها، بما فيها نوعها ودرجة استقلاليتها وحدودها. وهو ما تخافه تركيا عموماً، على وجه الخصوص هي مسألة كركوك.

عموماً فإن تركيا بحثت مسألة كركوك قبل حدوث الحرب على العراق، وتحديدًا في الاجتماع الثلاثي الذي استضافته أنقرة في شباط ٢٠٠٣ بين المنسق الأمريكي للمعارضة العراقية، زالماني خليل زاد، ومسؤولين اتراك رفيعين وكل من السيدين جلال

الجبهة الشمالية للعراق عبر تركيا في الأول من آذار العام ٢٠٠٣. علماً أن الاتفاق الذي تم التفاوض بشأنه كان يسمح لقوة عسكرية تركية كبيرة بدخول كوردستان العراق بعد القوات الأمريكية مباشرة. وقد عجل رفض البرلمان بحدوث ازمة في العلاقات التركية الأمريكية، حتى ان بول وولفوويتز، نائب وزير الدفاع الأمريكي، انتقد عبر شبكة CNN *TURK* المؤسسة العسكرية التركية "لأنها لم توفر زعامة للقضية ولم تحاول عرقلة هذا الاجراء -ويقصد عملية التصويت في البرلمان-"، بل ان الصحافة الأمريكية غدت تتساءل حول طبيعة التحالف التركي-الأمريكي الذي يعود الى بداية الحرب الباردة، وذلك على خلفية التباينات بين الطرفين بشأن السياسة الأمريكية في العراق. ومن الجهة الاخرى فان الوهج الذي خلقه كلنتون في تركيا مع زيارته لها في العام ١٩٩٩ وحرص إدارته في ان تقدم للاتراك عبدالله اوجلان، زعيم حزب العمال الكورستاني، على طبق من فضة، قد انطفأ واختفى بين ليلة وضحاها من الصحافة التركية، بل ذهبت تلك الصحافة الى نقل إجماع الشعب التركي على ابداء المخاوف من عزم الولايات المتحدة اقامة دولة كوردية مستقلة في العراق مكافأة للكورد العراقيين لما قدموه من عون في الحرب على العراق.

ان الكثير من النخب التركية، سياسيين وعسكريين، والشعب التركي عامة، يكاد يكونوا مقتنعين بان الولايات المتحدة تسعى الى معاقبة أنقرة لرفضها السماح بنشر قوات الأمريكية في العراق عبر التصويت في البرلمان. وفي رأيهم فان هذا الرفض منح امتيازًا للكورد العراقيين وذلك بإتاحة

الرتب في السليمانية بتهمة الإعداد لاغتيالات وغطت رؤوسهم باكياس على غرار معتقلي كوانتانامو وطافت بهم شوارع السليمانية. وبالإضافة الى الحادثتين المذكورتين فان المسؤولين الأتراك يرون في عدم استجابة الولايات المتحدة لطلبات تركيا الملحة بضرورة اتخاذ إجراء عسكري ضد قواعد حزب العمال الكوردستاني المزدهرة في كوردستان العراق، مؤشراً إضافياً على تغير السياسة الأمريكية تجاه تركيا، وبأنها "وسيلة أخرى تعاقب بها الولايات المتحدة تركيا لرفضها السابق السماح لقواتها باستخدام الأراضي التركية لدخول العراق".

ويتحقق الكورد لمزيد من المكاسب في العراق عبر قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، والدستور الدائم والاعتراف بإقليم كوردستان كياناً ذا شخصية قانونية، ومع تسنم الكورد لمناصب حساسة ورفيعة في بغداد...، شهدت العلاقات الأمريكية-الكوردية بروز تطور خطير، تمثل في دأب كبار المسؤولين الأمريكيين، عسكريين ومدنيين، القيام بزيارات منتظمة وعديدة الى كوردستان للقاء كبار المسؤولين الكورد الحكوميين هناك، امثال كونداليزا رايس، وزيرة الخارجية، وكبار القادة العسكريين أمثال جورج كايسي.

أمام هذا الزخم في التطور المطرد للعلاقات الأمريكية-الكوردية، اصبح الدور التركي في انحسار واضح، بل كاد يفقد تاثيره الضعيف اصلاً في الشأن العراقي عموماً، والشأن الكوردي خصوصاً -بما فيه مسألة كركوك-. فلم تفلح دعمها المالي والمعنوي وحتى العسكري لمجموعات تركمانية من كركوك في اعادة التأثير التركي الى الساحة الكوردستانية

الطالباني ونيجيرفان البارزاني. وقد وجه المنسق الأمريكي الى الاجتماع رسالة الى كل من الاتراك والكورد مفادها: "ابتعدوا عن كركوك والنفط". ونقل عنه ايضاً اتفاقه مع الاتراك على عبور الحدود مع العراق لكن دون التحرك نحو دخول اية مدينة. وقوله للزعيمين الكورديين "انه يتعين على الكورد ابعاد قواتهم عن مدن مثل كركوك والموصل".

إن بدا الحرب والانهيال الدرامي للدولة العراقي بمؤسساتها العسكرية والمدنية، والانتصار الباهر للولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها، بغياب تركيا، قلب أوضاع العراق رأساً على عقب، وخطت الكثير من الأوراق والخطط. ولعل ابرز حدث مسّ الأتراك وجعلهم في حيرة وتوتر، إضافة إلى سقوط بغداد في نيسان ٢٠٠٣ هو دخول الكورد مدينتي كركوك والموصل كما مرّ ذكره. هنا تداركت تركيا الضرر البالغ الذي أصاب علاقاتها العسكرية-اساساً- مع حليفها القوي الولايات المتحدة الأمريكية، فما كان أمامها الا العودة الى اسلوبها القديم-الجديد في تهديد الكورد العراقيين بإجراءات عسكرية اذا ما حاولوا دمج كركوك بكوردستان، من جهة، ومن الجهة الثانية مناشدة الولايات المتحدة بطرد القوات الكوردية من المدينتين.

وانعكست مظاهر التضمر الكبير في العلاقات التركية-الأمريكية حول الملف العراقي بسرعة حادثتين خطيرتين، الأولى في كركوك -حزيران ٢٠٠٣-، عندما اعتقلت قوات المارينز افراداً من القوات الخاصة في كركوك بتهمة التحضير لعمليات تفجير واغتيال. والثانية في ٤ تموز من العام نفسه عندما اعتقلت نفس القوات ضباطاً اترك ريفي

فان "لدينا ما يكفي من الناس ممن يطلقون النار علينا".

ومن الجانب الآخر لا ترغب واشنطن ان تتوتر علاقاتها، الفاترة أصلاً، مع أنقرة، حليف الولايات المتحدة التقليدي في المنطقة. كما ان التضخيم من حجم التوترات القائمة بين الولايات المتحدة وتركيا ليس دقيقاً، فما زالت علاقات الطرفين العسكرية تستند الى ارضية صلبة أرسيت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. كما ان الكثير من النخب السياسية في واشنطن وكذلك مراكز البحوث تحتفظ بعلاقات متينة بأنقرة وتعمل جاهدة باتجاه جعل الإدارة الأمريكية تقلل من اندفاعها في التقرب من الكورد، و"مجاملتهم" على حساب حليفها الأقرب والأقوى أنقرة، فمثلاً يوصى سونر كاغابتاي، من معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى، الادارة الأمريكية بـ"تدخل قوي في كركوك باتجاه منع وترك الأمر كله للدستور العراقي ومكونات كركوك" وبـ"وضع حدّ لتصرفات الاحزاب الكوردية في كركوك". كما ان تقرير بيكر-هاملتون شدد على أهمية دور تركيا في الملف العراقي، عندما اوصى التقرير بالأخذ بوجهة نظر تركي، ولو جزئياً، فيما يخص الاستفتاء في كركوك، عبر الدعوة الى تأجيل الاستفتاء وإقامة سلطة انتقالية لمدة ١٠ سنوات. كما أوصى التقرير بإتاحة الفرصة أمام تركيا للبحث والمشاركة في مستقبل العراق. ومن ذلك المنطلق قامت الولايات المتحدة بتعيين الجنرال المتقاعد، من القوة الجوية، جوزيف رالستون كمبعوث أمريكي خاص بقصد تخفيف التوتر مع كوردستان العراق، ومعالجة مسألة حزب العمال الكوردستاني المنتشرة قواعده في كوردستان

العراقية وبأية درجة. المهم هنا انها فشلت في إقناع الولايات المتحدة صياغة سياسة تراعي المصالح التركية في العراق، وبقي صدى مناشداتهم للولايات المتحدة بـ"منع كورد العراق من السيطرة على مدينة كركوك" يتكرر دون استجابة فعلية من الإدارة الأمريكية. ويمكن في هذا السياق، وعلى سبيل المثال، ذكر جانباً مما دار من حديث بوش واروغان، الذين التقيا على هامش قمة حلف الاطلسي في أنقرة ٢٨/٦/٢٠٠٤، والذي تركز على الملف العراقي ومسألة كركوك تحديداً اذ رد بوش على مناشدة اردوغان بـ"منع كورد العراق من السيطرة على كركوك" بانه يتفهم مخاوف تركيا ولكن مسألة كركوك متعلقة بتطوير العملية السياسية الداخلية للعراق. كما ان مسألة كركوك شكلت جانباً محورياً في اللقاءات والزيارات المتكررة والمتبادلة بين المسؤولين الأتراك والأمريكين وعلى ارفع المستويات، ولكن الرد الأمريكي يكون في كل مرة كالاتي: "ان مستقبل كركوك امر يحدده العراقيون... وانه من الطبيعي ان يكون للولايات المتحدة وتركيا وغيرها من الدول بعض الآراء الخاصة" حسب تعبير السفير الأمريكي لدى أنقرة.

عليه وبحسب الخبراء والمختصين فان الولايات المتحدة في مأزق، فمن جهة يعتبر الكورد في العراق الجديد، الحليف الأكثر ثقة للولايات المتحدة الأمريكية من بين المجموعات العراقية المتناحرة والتيارات السياسية المؤثرة، وبحسب ستيفن كوك، من مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي، فان "الولايات المتحدة الأمريكية لا تريد ان تخلط الأوراق في شمال العراق"، ومن وجهة نظر الولايات المتحدة، وحسب تعبير كوك،

بـ"قصة الحرب التي لم تقع"، كما ان انسحاباً أمريكياً من العراق سيخلط الأوراق بشدة في كل العراق، وستأخذ كركوك وكوردستان النصيب الأكبر من تعقيدات تبعات الانسحاب الأمريكي.

سابعاً: الهيئات الدولية والمنظمات غير الحكومية:

في ظل غياب شبه كامل عن الساحة العراقية بعد تفجير مقرها في بغداد العام ٢٠٠٣، فان دور الأمم المتحدة يقتصر على إصدار بيانات وتصريحات بصيغة توصيات وتحذيرات حول الوضع المتأزم في العراق. ومعظم تلك التوصيات تبقى بعيدة عن التنفيذ، وفيما يخص كركوك فانها حذرت في احدث تقرير لها نشرته وكالة رويترز للأنباء بان: "ازمة تلوح في الأفق بمدينة كركوك"، وبان "كركوك التي يوجد فيها واحد من اغني حقول النفط في العالم قد تصبح نقطة اشتعال إقليمية"، في إشارة الى التهديدات والتحذيرات التركية حول مصير المدينة. كما ان المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة زالماني خليل زاد دعى الى إعطاء دور للأمم المتحدة في حل مسألة كركوك، ولكن لم يحدد تفاصيل ونوعية الدور، هل هو استشاري ام تنفيذي، الا انه جوبه بمعارضة قوية من الجانب الكوردي، في ظل ترحيب تركي. كما ان جهات عراقية تدعوا الى إشراك الأمم المتحدة في حل مسألة كركوك، ولكن الكورد ضد تدويل المسألة في منظمة كـ"الأمم المتحدة"، التي لا يملكون فيها أي مثل او تأثير، مقابل وجود تركي وعربي وايراني مؤثر يقف بقوة ضد أي إجراء قد يعطي زخماً متزايداً للطموحات الكوردية" المتنامية في العراق.

ان إحالة المسألة الى الأمم المتحدة يشكل تراجعاً سياسياً بالنسبة لكورد على صعيد العراق، كما يشكل

العراق. ولكن رغم ذلك فان تركيا ترى بان الولايات المتحدة الأمريكية لا تضغط كفاية على حكومة إقليم كوردستان العراق كما لم تقم بنشر قواتها على حدود إقليم كوردستان العراق.

عليه يمكن تلخيص سياسات الولايات المتحدة في كركوك بما يلي: "رفض مواجهة الكورد مباشرة في كركوك، ولعب دور "رفع اليد والتريث"، وبالمقابل فإنها لم تنحني لرغبات أنقرة، ورغم محاولات الأخيرة إقناع واشنطن باستخدام سلطتها في العراق لتأخير الاستفتاء المزمع إجراءه في كركوك نهاية العام ٢٠٠٧، ان لم يكن الغاءه، او توسيع التصويت عليه ليشمل جميع العراق وليس سكنة كركوك فقط، بل ان ستيفن كوك السالف ذكره، يرى بان "الولايات المتحدة وتركيا على خلاف فيما يخص هذا الملف، والخبراء يقولون انه على واشنطن ان تتدخل وتركز أكثر في موضوع تصاعد العنف الطائفي في العراق".

ان عزوف الولايات المتحدة عن التدخل المباشر في ملف مدينة كركوك، التي لم تتجاوز خسائر الولايات المتحدة الأمريكية فيها ٣٧ قتيل منذ نيسان ٢٠٠٣، لصالح أي طرف الأمر للعراقيين ودستورهم الذي تقرر فيه حل المسألة عبر المادة ١٤٠، يلجم طموحات تركيا في مسألة كركوك، ويحجم تدخلاتها في حال استمرار الإدارة الأمريكية في موقفها المحايد من الخلافات التركية-الكوردية والمؤيد لتطبيق المادة المذكورة لغاية الانتهاء من عملية الاستفتاء في نهاية عام ٢٠٠٧. والى ذلك الحين فان حل وضع كركوك ليس سهلاً أبداً، بل ان احد أكثر المتفائلين بمستقبل كوردستان العراق وهو الدبلوماسي الأمريكي السابق، بيتر كالبريث، وصف كركوك في كتابه الجديد (نهاية العراق) بـ"القنبلة العرقية المغلقة" فيما وصفت صحيفة الكارديان البريطانية مسألة كركوك

اللفظ والتشويش حول مسألة كركوك للأوروبيين. ان تدخلاً أوريا لصالح دور تركي في مسألة كركوك امر مستبعد، وتركيا نفسها لا تنتظر ذلك. فهناك ما يكفي من المشاكل في ملف علاقات تركيا بالاتحاد الأوروبي، ولا تريد تركيا ان يكون تدخلها في كركوك محطة جديدة من المشاكل في طريقها المليء بالمصاعب نحو الاتحاد الأوروبي. لقد تصدت عدد من المؤسسات ومراكز البحوث غير الحكومية المستقلة لموضوع كركوك، ولعل ابرز تلك المنظمات (مجموعة حل الأزمات الدولية- *International Crisis Group*)، والتي قدمت اولى تقاريرها حول كركوك في ٨ نيسان ٢٠٠٤ تحت الرقم ٢٦، وتقريبها الثاني في حزيران ٢٠٠٦ تحت الرقم ٥٦، ان ابرز ما في تقارير المنظمة هي توصياتها المرفوعة الى الجهات التي تراها المنظمة ذات صلة بموضوع كركوك، وهي الحكومة العراقية، حكومة إقليم كردستان، تركيا، الأمم المتحدة ومجلس الامن الدولي. وتصب تلك التوصيات عموماً في اتجاه اعطاء الأمم المتحدة وتركيا كذلك كلمة مسموعة في تحديد مصير كركوك، وتشير الى اعطاء المدينة وضعاً خاصاً لا يرتبط بالمركز او إقليم كردستان العراق، نظراً "للمشاكل الناجمة عن صراعات قد تنشأ بين مكونات كركوك الاثنية" واعتبار تركيا ضم كركوك الى كردستان خطأً احرر حسب رأي المنظمة. ان هذه التقارير أثراً معيناً في اللفظ الحاصل حول كركوك، كونها تأتي من جهات غير ربحية ومستقلة وسمعتها في الأوساط الغربية، بدليل استعانة تقرير بيكر- هاملتون بتوصيات المنظمة فيما يخص مستقبل "كركوك والدور التركي". ولكن اثر التقرير يبقى محدوداً فلم ياتي التقرير بناء على طلب اية جهة، كما ان تقرير بيكر- هاملتون اهمل في اغلب نقاطه.

نكثاً للاتفاقيات التي عقدها التحالف الكوردستاني مع الاطراف الشيعية في الائتلاف الشيعي الموحد والذي بموجبه شكلت الحكومة الحالية، ويفرغ الدستور من معناه بل ويفتح الباب أمام تعديل الكثير من بنود الدستور العراقي الجديد والذي صوت عليه غالبية الشعب العراقي، خصوصاً تلك البنود التي جاءت لتليي بعضاً مما ناضل الكورد من اجله ومنذ تأسيس الدولة العراقية في العشرينات من القرن الماضي، ويؤسس لمرحلة جديدة من عدم الثقة بين الكورد والدولة العراقية.

اما بالنسبة للاتحاد الأوروبي فانه لا تستوعب فكرة "الاهتمام التركي المكثف" بقضية عراقية داخلية بحته متعلقة بالكورد، خصوصاً وان الاتحاد نفسه لا يزال يضغط على تركيا لمنح كوردها ابسط حقوقهم، فكيف بتقبل فكرة تدخل تركيا في شأن كوردي عراقي. وهو ما يفسر عزوف تركيا عن إثارة مسألة كركوك بشكل مباشر أمام الاتحاد. قامت تركيا بدفع الجبهة التركمانية الى التحرك على الصعيد الاوروبي وقامت بوضع إمكاناتها الدبلوماسية والمالية الكبيرة في سبيل قيام الجبهة باقتناع الاوروبيين بالتدخل في سبيل تعطيل المادة ١٤٠ من الدستور العراقي والتشويش على مجمل حقوق الكورد في العراق، وفي هذا السياق فان الجبهة التركمانية قامت بتنظيم ندوة في عاصمة بلجيكا "بروكسل" حيث مقر البرلمان الأوروبي، حول كركوك، وعواقب تطبيق المادة ١٤٠ على التركمان ومستقبل العراق. وكان التحرك الكوردي المتمثل بمحاضرة السيد كمال فؤاد، نائب رئيس البرلمان الكوردستاني (السابق)، في مقر البرلمان الأوروبي، رداً على تحرك الجبهة التركمانية باتجاه أوروبا، وحقيقةً فان زيارة رئيس إقليم كردستان السيد مسعود البارزاني الى البرلمان الأوروبي في صيف ٢٠٠٧، أوضحت الكثير من

ويبقى دور الأمم المتحدة بجميع هيئاتها، وكذلك باقي المنظمات والمؤسسات الدولية، استشارياً غير فعال في مسألة كركوك ما لم ترغب واشنطن ذلك، ويبقى للولايات المتحدة الأمريكية دور حاسم وخطير في تطبيق المادة ١٤٠ من الدستور العراقي، فالكمل يبتعد عن تركيا، في الوقت الراهن على الأقل، بخصوص كركوك، بسبب معارضة الولايات المتحدة لمزيد من التعقيد في الوضع العراقي جراء تدخل الجوار المكثف في شؤون العراق.

ثامناً: الجوار العربي وإيران:

كان تحرك تركيا على الصعيد العربي فيما يخص العراق ومسألة كركوك، باتجاهين، الأول هي اللقاءات المباشرة خلال الزيارات المتبادلة لمسؤولين أتراك وعرب من بلدان مختلفة، وفيما يبدو، فإن معظم الدول العربية، ماعدا سوريا وبدرجة أقل السعودية، تقف موقفاً محايداً من الملف العراقي وتعقيده لذلك لا تتلمس تدخلاً وتحركاً عربياً مباشراً في تفاصيل المشهد العراقي فليس هناك سفارة أية دولة عربية في العراق، كما ان بعثة الجامعة العربية انسحبت. "مفضلة ترك الأمر كله للولايات المتحدة الأمريكية"، والابتعاد عن العراق و"وضعه المفخخ المعقد". وفيما يخص ملف كركوك، فليس هناك موقف عربي علني وخاص تجاهه، فالجامعة العربية تردد دائماً احترامها لخيارات الشعب العراقي، ودعم العملية السياسية في العراق. وقد أظهرت الجامعة العربية موقفها من قضية كركوك بشكل واضح في منتصف العام ٢٠٠٧، خلال استقبالها لوفد من الجبهة التركمانية الذي طلب لقاء أمين عام الجامعة العربية عمرو موسى، وتسليمه مناشدة من رئيس الجبهة سعد

الدين أركيخ لتدخل عربي في قضية كركوك، اذ لم يستقبل أمين عام الجامعة الوفد التركماني بل كلف احد سفراء الجامعة وهو علي الجاروش الذي اكتفى بالاستماع الى ذلك الوفد في ٢٦ تموز ٢٠٠٧.

اما للتحرك التركي الثاني، فكان دفع الجبهة التركمانية باتجاه تحرك عربي، بعد تأمين الغطاء المادي لها، وقامت الجبهة بالفعل بالسفر الى مصر وقامت بنشاطات مختلفة هناك. لكن حملتها لم تحقق شيئاً، عدا تنظيمها لقاءات غير رسمية مع بعض الكتاب الصحفيين الموالين لنظام صدام أمثال مصطفى البكري وفهمي هويدي، كما نظمت ندوة حول "مظالم التركمان في كركوك" في جامعة الزقازيق.

وبالنسبة للمملكة العربية السعودية، فان موقفها غير معلن من الدور والتدخل التركي في كركوك، ولم تبد المملكة رفضاً صريحاً وجدياً ازاء تصريحات المسؤولين الأتراك بشأن مجمل القضايا العراقية، عدا مشاركتها تركيا في ابداء القلق من "تهميش السنة في العراق". كما ترى بان "مخاوف تركيا لها ما يبررها، لان قيام دولة كردية في حدودها الجنوبية الشرقية يعني تجزئة الإقليم التركي وانضمام كردستان تركيا الى الدولة الكردية الجديدة" حسب تعبير صدقة فاضل رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشورى السعودي.

وفيما يخص سوريا، وعلى الرغم من ضعف الحركة الكردية فيها، سواء من حيث العدد او التأثير السياسي، فان التطور المطرد للكيان الكوردي في المنطقة الواقعة على الحدود العراقية السورية، يشكل هاجساً قوياً لدى الحكومات السورية المتعاقبة، التي قررت التقرب أكثر من أنقرة التي تشاطرها ذات المخاطر. وقد تناولت زيارة الرئيس السوري لأنقرة، في ٢٠٠٦، الملف العراقي

خاتمة

على الصعيد الداخلي، في كركوك حيث الإدارة فيها بيد الأكثرية الكوردية من مجلس محافظتها، فانه يتوجب على الكورد كسب ثقة المجموعات الاثنية غير الكوردية في كركوك عملياً، تركماناً وعربياً ومسيحيين، بإطلاق التصريحات والشعارات سهل ولكن تطبيقها في الواقع صعب. ويمكن تحقيق ذلك عبر صون حقوقهم ومصالحهم و ضمان تمثيلهم العادل في إدارة مدينتهم، ومنع وقوع الظلم عليهم، وبالتالي إشعارهم بأن مصالحهم هي مع اقليم كردستان العراق، الآمن والديمقراطي الحرّ والمتنوع اثنياً وسياسياً، وبأن الانضمام لكيان يحترم التنوع الأثني والديني ويصون حقوق الإنسان وحقوق المرأة ، هو اضمن من استمرارهم في الارتباط بمركز لم يحقق لمدينتهم الغنية سوى الخراب طوال نصف قرن. ومركز لا يزال صراع الأصوليات الطائفية فيه على أشده، ويشهد حرب أهلية حقيقية تهدد المجموعات العرقية والدينية بالانقراض والإبادة، والعملية السياسية فيه مهددة بالانهيار الكلي. وفي هذا الاطار فإن التصرفات والاعمال التي قام بها الكثير من المسؤولين الحزبيين المحسوبين على الكورد في كركوك أساءت الى صورة الكورد كثيراً في كركوك، وبررت اتهامات وحملة الجبهة التركمانية الباطلة ضد الكورد والإدارة الكوردية. بل ان اصطفاف الكثير من التركمان خلف الجبهة التركمانية والعرب خلف الأحزاب القومية المتطرفة وحتى المسيحيين خلف أحزاب وجهات تعادي الكورد...، جاء كرد فعل على تلك التصرفات وليس إيماناً منها ببرامج وأهداف تلك الاحزاب السالف ذكرها. ان اختيار

بشكل عام والتحدي الكوردي في كركوك تحدياً، اذ اعلن بشار الاسد من أنقرة "رفضه المطلق لانفصال كركوك وضمه لإقليم كردستان".

ان جهود تركيا في جرّ العرب الى المواجهة وإبداء موقف ازاء "شأن عراقي داخلي معقد وهو كركوك" لم تحقق ما يستحق القلق. فانكفاء معظم الدول العربية على أوضاعها الداخلية ومشاكلها، فضلاً عن حرصها على عدم "إغضاب الولايات المتحدة الأمريكية" جعلها تلزم الصمت ازاء المناشدات التركية المتعددة والمختلفة الصيغ والأوجه. وفيما يبدو ان تركيا نفسها غدت اقل اندفاعاً في "الاستنجد" بالعرب للدفاع عن "وحدة التراب العراقي" من المحاولات الانفصالية.

وبالنسبة لإيران، فان تنافسها الإقليمي وخلافها الإيديولوجي والسياسي الكبير مع تركيا في المنطقة، وتقاطع مشاريعهما فيما يخص مستقبل العراق، لم يقف دون اتفاقهما على "كبح التحدي الكوردي" القادم من شمال العراق. وكان التعاون التركي الإيراني الوثيق فيما يخص ملاحقة عناصر حزب العمال الكوردستاني الى داخل حدود العراق شكلاً من أشكال ذلك الاتفاق، بل ان تقارير صحفية غربية أشارت الى لقاءات إيرانية-تركية تمت، وعلى مستوى قادة عسكريين كبار، لمناقشة خطط عسكرية مشتركة داخل أراضي إقليم كردستان العراق، في "حال حدوث تطورات مفاجئة".

عناصر مهنية وتكنولوجيا لإدارة المناصب الإدارية وحتى الحزبية في كركوك يساهم بشكل كبير في كسب مكونات كركوك من غير الكورد، ويردع في الوقت نفسه محاولات الجبهة التركمانية في شق صف شعب كركوك وبث الفرقة بينهم، كما يساهم في تحجيم التدخل التركي بحجة "حماية التركمان من التهميش والاعتداء والمظلومية". ويتوجب على المسؤولين الكورد الاستمرار في سياسة "عدم الانجرار نحو فتنة اثنية" و"حرب اهلية" التي تروج لها الجبهة التركمانية وجهات إقليمية كتركيا، والعمل على تعزيز امن كركوك الجيد نسبياً. على الكورد الصبر والامتناع عن الرد على الاستفزازات التي يتعرضون لها من الإرهاب المدعوم من جهات معروفة داخل كركوك من جهة والقادم من محيط العراق الإقليمي من جهة أخرى. ولأن أمن كركوك واستقراره في مصلحة تطبيق المادة ١٤٠ من الدستور العراقي، فان عدم لجوء الكورد الى استفزاز المكونات الأخرى لكركوك ضرورة هامة، سواء عبر الإعلام او على الصعيد العملي عبر نشاطات وفعاليات تروج الحزبات القومية والعنصرية في تلك الأثنيات.

قضايا هي فعلاً مهمة ومصيرية بالنسبة لتركيا. فمن جهة تنادي بحرصها الشديد على "وحدة العراق ارضاً وشعباً"، ومرة تطالب بحقوق تركيا المشروعة في شمال العراق الذي هو "امانة في يد تركيا...ولن تفرط فيها من اجل الكورد". ومن جهة ثالثة تبدي قلقها العميق أزاء مصير التركمان من أي تهميش. علماً ان تلك الاقلية تعيش بسلام وحرية في مناطق تواجدهم داخل اقليم كردستان العراق وكذلك في كركوك التي يتعرض فيها الكورد لهجمات ارهابية اكبر واكثر بكثير من تلك التي يتعرض لها التركمان. وفي هذا السياق فان حرصها الشديد على تمتع الاقلية التركمانية في العراق بكافة حقوقهم الثقافية والسياسية، وإنكارها على مواطنيها الكورد بملايينهم الـ "٢٥" التمتع حتى بحق التعلم بلغتهم الام، انما يفرغ طرحها من أي محتوى. ولن تجدي تركيا شيئاً من استغلالها وضع الجبهة التركمانية الضعيف، تلك الجبهة التي أعلنت حرباً "دونكيشوتية" على كردستان العراق "حكومةً وشعباً".

وبالنسبة للعامل التركي في مسألة كركوك وقضية حقوق التركمان في كردستان العراق، فان على تركيا ان تضع امامها مجموعة من الحقائق، قبل أي حديث عن التهديد بالتدخل. ان طرحها المزدوج وخطابها السياسي المتسم بالتعالي والتهديد والحرب النفسية تجاه الكورد واطليم كردستان العراق، ليس عملياً ولا يصلح لعالم اليوم، كما لا يصب في مصلحة شعوب العراق خصوصاً وشعوب منطقة الشرق الاوسط عموماً. كما انه يضعف وجهة نظرها في طرح

البوامش

* كتبت هذا الدراسة في صيف العام الماضي.

١- عمليه توفير الراحة (OPC): اصدر مجلس الامن الدولى فى مگلع نيسان عام ١٩٩١ القرار رقم ٦٨٨ الخاص باقامه "ملاذ آمن" لعشرات الالاف من اللاجئيين الكورد الهاربين من هجوم صدام الى تركيا وايران، فى الجنوب الشرقى من الحدود التركيه العراقيه داخل العراق، وتحديد خگ العرچ ٣٦ شمالاً منگفه حفر جوى، ولغرچ تنفيذ القرار الاممى تم اغلاق عمليه "توفير الراحة Provide Comfort Operation" تحت قياده الولايات المتحده لچمان عوده ئمنه لاولئك اللاجئيين، وما يمد ژكره ان العمليه انبقت من قاعده انجريك الجويه فى تركيا.

٢- لقد تدخلت تركيا عسكرياً لأكثر من مرة ضد الحركة التحررية الكوردية فى العراق وبشكل مباشر، فكان موقفها من ثورة ايلول واضحاً عندما حشدت قوات ولم تتراجع الا بعد التحذير السوفيتي، وكذلك تجاهلت رسائل ونداءات مصطفى البارزاني فى نهاية الستينيات بقصد الحوار ودعوات التوسط، وموقفها الداعم لاتفاقية ٦ آذار ١٩٧٦ المعادية للكورد وترك اللاجئيين الكورد يواجهون الموت على يد النظام العراقي القمعي اثر نزوح عام ١٩٧٥، الحملة العسكرية التركية بألفي جندي فى مناطق زاخو ٢٥-٢٦-٢٧/٥/١٩٨٣ ضد مقرات الحزب الديمقراطي الكوردستاني، عمليات القصف الجوى داخل حدود كوردستان العراق فى عام ١٩٨٧ ضد مواقع حزب العمال الكوردستاني، زيارة وزير

الخارجية التركي فاهت خليفة ارغلو المفاجئة لبغداد فى تشرين الاول ١٩٨٤ فى الوقت الذى كانت المحادثات جارية بين قيادة الاتحاد الوطنى الكوردستاني وبغداد وتهديده للاخيرة بان أى تفاهم عراقي-كوردي قد يدفع تركيا الى اقفال خط النفط العراق الى ميناء جيهان التركي، والحدود بوجه العراق الذى كان فى اوج حربه مع ايران. الموقف الغربى من حملات الابادة الجماعية لكورد العراق: (الانفال وحلبجة)، وانكارها لاي دور عراقي فى حملات الابادة تلك.

٣- الجبهة التركمانية العراقية: بعد جهود تركية رسمية وغير رسمية كبيرة، عقدت الجبهة التركمانية مؤتمرها الأول فى أربيل بتاريخ ٧ تشرين الأول ١٩٩٧ برعاية تركية ووسط اهتمام اعلامى تركى كبير، مستغلة ظروف الاقتتال الداخلى الكوردي-الكوردي ونفوذ تركيا القوي فى اقليم كوردستان، وانضوت تحت لوائها فى البداية كل من الحزب الوطنى التركمانى العراقى التى كانت آنذاك بقيادة مصطفى كمال ياجيلى وحزب توركمين إيلي بقيادة رياض صاري كهية وحركة المستقلين التركمان بقيادة كنعان شاكى عزيز آغالى. ثم شهدت انضمام احزاب وحركات وجمعيات سياسية وثقافية واجتماعية تركمانية اخرى إليها ومنها:

الإتحاد الإسلامى لتركمان العراق

حركة الوفاء التركمانية

الحركة الإسلامية لتركمان العراق

حزب العدالة التركمانى

نادى الإخاء التركمانى - بغداد

مؤسسة توركمين إيلي للثقافة والتعاون

جمعية الثقافة والتعاون لأترك العراق

إتحاد الجمعيات التركمانية في أوروبا

المركز التركماني الكندي

جمعية توركمين إيلي للمثقفين

وللجبهة مثليات في أمريكا وإنكلترا وألمانيا

وسوريا وغيرها من البلدان العربية.

٤- بالاستناد إلى المذكرة المقدمة من محمد أمين زكي

المؤرخ ورجل الدولة العراقي - إلى الملك فيصل

الأول والمؤرخة بتاريخ ٢٠ كانون الأول ١٩٣٠ فان

الوثائق الرسمية العراقية والمتعلقة بمسألة التوظيف

في كركوك تشير إلى أن نسبة الموظفين الكورد في

لواء كركوك هي ٢٤٪، التركمان ٥٦,٦٪،

والعرب ٢٠٪ والأقوام الأخرى ٧,٥. ورغم أن

هذه النسبة قلت لصالح العرب تدريجياً ولكن ليس

هناك مجال للمقارنة بين ما اتخذ من الإجراءات

ضد الكورد بتلك المتخذة ضد التركمان، سواء

على مستوى الإدارة والتوظيف او على مستوى

التهجير والتمييز العرقي، ومن جانب جميع

الحكومات العراقية وان اشتدت وتسارعت في

عهد البعث منذ ١٩٦٨.

٥- حصل الكورد على نسبة تقارب ٦٠٪ من مجمل

اصوات محافظة كركوك، وطبقاً للاستحقاق

الانتخابي المذكور، ذهبت مناصب المحافظ ورئيس

مجلس المحافظة ورئاسة البلدية الى قائمة التاخي.

فيما توزعت مقاعد المجلس الـ (٤١) كالتالي:

قائمة كركوك المتأخية (٢٦) مقعد، العرب

(التجمع الجمهوري) (٨) مقاعد، الجبهة

التركمانية (٦) مقاعد، والحزب الاسلامي

لتركمان العراق مقعد واحد.

٦- وتنص المادة (٥٨) على ما يلي: (أ)- تقوم

الحكومة العراقية الانتقالية ولا سيما الهيئة

العليا لحل النزاعات الملكية العقارية وغيرها من

الجهات ذات العلاقة، وعلى وجه السرعة، باتخاذ

تدابير، من اجل رفع الظلم الذي سببته ممارسات

النظام السابق والمتمثلة بتغيير الوضع السكاني

لمناطق معينة بضمونها كركوك، من خلال ترحيل

ونفي الافراد من اماكن سكنهم، ومن خلال

الهجرة القسرية من داخل المنطقة وخارجها،

وتوطين الافراد الغرباء عن المنطقة، وحرمان

السكان من العمل، ومن خلال تصحيح

القومية. ولمعالجة هذا الظلم، على الحكومة

الانتقالية العراقية اتخاذ الخطوات التالية:

- فيما يتعلق بالمقيمين المرحلين والمنفيين والمهجريين

والمهاجرين، وانسجماً مع قانون الهيئة العليا لحل

النزاعات الملكية العقارية، والإجراءات القانونية

الأخرى، على الحكومة القيام خلال فترة معقولة،

بإعادة المقيمين إلى منازلهم وممتلكاتهم، وإذا

تعذر ذلك على الحكومة تعويضهم تعويضاً عادلاً.

- بشأن الافراد الذين تم نقلهم الى مناطق و اراض

معينة، وعلى الحكومة البت في امرهم حسب

المادة ١٠ من قانون الهيئة العليا لحل النزاعات

الملكية العقارية، لضمان امكانية اعادة

توطينهم، ولضمان امكانية تلقي تعويضات من

الدولة، او امكانية تسلمهم لأراض جديدة من

الدولة قرب مقر اقامتهم في المحافظة التي قدموا

منها ، او امكانية تلقيهم تعويضاً عن تكاليف انتقالهم الى تلك المناطق.

- خصوص الاشخاص الذين حرموا من التوظيف او من وسائل معيشية اخرى لغرض اجبارهم على الهجرة من اماكن اقامتهم في الاقاليم والاراضي ، على الحكومة ان تشجع توفير فرص عمل جديدة لهم في تلك المناطق والاراضي .

ج- اما بخصوص تصحيح القومية فعلى الحكومة الغاء جميع القرارات ذات الصلة ، والسماح للاشخاص المتضررين، بالحق في تقرير هويتهم الوطنية وانتمايتهم العرقي بدون اكراه او ضغط .

(ب)- لقد تلاعب النظام السابق ايضاً بالحدود الادارية و غيرها بغية تحقيق اهداف سياسية . على الرئاسة والحكومة العراقية الانتقالية تقديم التوصيات الى الجمعية الوطنية وذلك لمعالجة تلك التغييرات غير العادلة. وفي حالة عدم تمكن الرئاسة الموافقة بالأجماع على مجموعة من التوصيات، فعلى مجلس الرئاسة القيام بتعيين محكم محايد و بالاجماع لغرض دراسة الموضوع وتقديم التوصيات . وفي حالة عدم قدرة مجلس الرئاسة على الموافقة على محكم، فعلى مجلس الرئاسة أن يطلب من الأمين العام للأمم المتحدة تعيين شخصية دولية مرموقة للقيام بالتحكيم المطلوب.

(ج)- توجب التسوية النهائية للاراضي المتنازع عليها ، ومن ضمنها كركوك ،الى حين استكمال الاجراءات أعلاه، وإجراء إحصاء سكاني عادل وشفاف والى حين المصادقة على الدستور الدائم. يجب ان تتم هذه التسوية بشكل يتفق مع

مبادئ العدالة، آخذاً بنظر الاعتبار ارادة سكان تلك الاراضي.

٨- نص المادة (١٤٠): تتولى السلطة التنفيذية اتخاذ الخطوات اللازمة لاستكمال تنفيذ متطلبات المادة (٥٨) من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية ، بكل فقراتها. ثانياً - المسؤولية الملقاة على السلطة التنفيذية في الحكومة الانتقالية ، والمنصوص عليها في المادة (٥٨) من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية ، تمتد وتستمر الى السلطة التنفيذية المنتخبة بموجب هذا الدستور ، على ان تنجز كاملة (التطبيع ، الاحصاء ، وتنتهي باستفتاء في كركوك والمناطق الاخرى المتنازع عليها ، لتحديد ارادة مواطنيها) في مدة اقصاها الحادي والثلاثون من شهر كانون الاول سنه الفين وسبعة.

٩- نظمت الاوساط التركية منذ مطلع العام ٢٠٠٧ والى الآن اكثر من مؤتمر حول كركوك، وقد حظيت تلك المؤتمرات برعاية بالغة من الحكومة التركية وكذلك العسكر، ولعل اهم تلك المؤتمرات ذلك المنظم في انقرة في الربيع، اذ حظي بدعم مادي ودعائي معنوي كبير، وحرصت الاوساط التركية الحكومية الرفيعة -المدنية والعسكرية- على حضورها، فيما شاركت اغلب القوى العراقية السياسية فيه دون مشاركة كوردية رسمية من اقليم كوردستان او من داخل العراق فلم توجه الدعوة اليهم اصلاً.

المصادر الاساسية

رياض الريس للكتب والنشر، بيروت-لندن،
١٩٩٧.

- كمال مظهر احمد، كركوك وتوابعها: حكم التاريخ
والضمير، السليمانية، ٢٠٠٤.
- جبار قادر، قضايا كوردية معاصرة: الكورد-
تركيا-الانفال-كركوك، دار آراس للطباعة
والنشر، اربيل، ٢٠٠٦.

- فالخ عبد الجبار وهشام داود (اعداد وتحرير)،
الاثنية والدولة: الاكرد في العراق وايران وتركيا،
معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت-بغداد،
٢٠٠٦.

المواقع الرسمية ومواقع الصحف التركية والعربية
الالكترونية:

<http://www.krg.org>

<http://www.pukmedia.com>

<http://www.peyamner.com>

<http://www.todayszaman.com>

www.milliyet.com.tr

<http://www.turkishdailynews.com.tr/>

<http://www.yeniozgurpolitika.org/>

<http://www.ozgurgundem.net/galeri/?x=٤>

<http://www.daralhayat.com/>

<http://www.washingtoninstitute.org>

تم استخدام اعمال محدودة بشكل مكثف في هذا
البحث، واكثرها صحف متاحة على الانترنت،
ومواقع اخبارية متعددة. وبدلاً من ذكرها بشكل
متكرر فان الباحث ادرجها هنا.

الكتب والتقارير

- **Henri J. Barkey, Turkey and Iraq:**

The Perils (and Prospects) of

Proximity| This report is a part of

the Iraq and Its Neighbors series,

Washington, 2004. via in the

internet:

[http://www.usip.org/pubs/specialrep
orts/sr141.html](http://www.usip.org/pubs/specialreports/sr141.html)

- Michael M.Gunter, The Kurds and
Future of Turkey, New York, 1997.

- Peter W. Galbraith, The End of Iraq:
How American Incompetence
Created a War Without End, USA,
2006.

- Robert W. Olson, The Goat And the
Butcher: Nationalism and State
Formation in Kurdistan-Iraq Since
the Iraqi War, California, 2005.

- محمد نور الدين محمد نور الدين، تركيا في الزمن
المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات ١٩٩٦